

متغيرات مهمة في الإقليم

عبر المكتب السياسي للمنبر التقدمي، في بيان أصدره بهذا الخصوص، عن ترحيبه بالاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، برعاية الصين الذي نص على عودة العلاقات وأوجه التعاون بين البلدين، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لأن هذا الاتفاق يشكل فرصة لإنهاء النزاعات في المنطقة سواء الإقليمية منها أو الداخلية في بعض البلدان، لضمان استقرار وأمن المنطقة، كما أنه يشكل ضربة قوية للمخططات الصهيونية والإمبريالية التي تعمل على تأجيج الصراع العسكري والأمني في المنطقة، فيما هي في أمس الحاجة للاستقرار وتوجيه الجهود نحو التنمية لصالح بلداننا وشعوبنا.

أشاع الاتفاق مناخاً من التفاؤل بمرحلة جديدة في العلاقات بين دول المنطقة، مع زيادة الأمل بأن يقود إلى تسوية النزاعات القائمة، وحل القضايا العالقة والتي كانت سبباً في مناخ التوتر الذي ساد في السنوات الماضية، والذي دفعت شعوبنا وبلداننا أثماناً باهظة بسببه من خسائر في الأرواح والأموال ومن تدمير للبنى التحتية، وتدهور للأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين، ما يجعلنا في أمس الحاجة لإعادة الاستقرار وبناء ما دمرته الحروب والنزاعات، وتبديد مناخ الكراهية والعداء والمواجهة.

بالإضافة إلى الأبعاد المحلية والإقليمية لهذا الاتفاق، علينا الوقوف عند بعده الدولي، والذي تجسد، قبل كل شيء، في الضمانة الصينية له، فالصين شريك يعتد به وموثوق به من دول المنطقة، بالمقارنة مع القوى الغربية التي كان دأبها هو إشعال الصراعات وصب الزيت على الحروب لإبقاء المنطقة في حال من عدم الاستقرار، ليكون ذلك ذريعة لها لتعزيز وجودها العسكري والأمني في بلداننا ومياهنا، واستنزاف ثرواتنا عبر صفقات السلاح باهظة الكلفة.

وكون الصين بالذات هي الضامنة لهذا الاتفاق ينم عن التعامل الرشيد من قبل دول المنطقة مع مستجدات الوضع الدولي وتوازناته الجديدة، وسواء أقر الغرب بأن العالم بات متعدد الأقطاب أم لم يقر، فإن تلك باتت حقيقة واقعة لها دورها الواضح في رسم صورة عالم اليوم، والصين، بنقلها الدولي والاقتصادي، مؤهلة لأن تكون ضامنة للاتفاق بما يمنحه الديمومة والثبات وإمكانية التغلب على أي عثرات تعترضه.

إن شعوب المنطقة تتطلع إلى أن تجد بنود هذا الاتفاق، وبأسرع ما يمكن، طريقها إلى التنفيذ، وأن يكون أحد مرتكزاته البند الذي نص عليه الاتفاق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتغليب المصالح المشتركة بينها، وهذا هو المعول عليه في ولوج وضع إقليمي جديد في عالم يتغير.

التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 185 السنة 21 - إبريل 2023

الخصخصة وتفكيك المنظومة الصحية



نهميش
النساء

20



حرب الأطلسي
في أوكرانيا

18



ما جدوى القوانين
والقرارات
دون تنفيذ؟

07

المكتب السياسي للتقدمي:

الإتفاق السعودي - الإيراني ضربة قوية للمخطط الصهيوني

لا نرحب بالوفد الصهيوني وندعو جميع النواب لمقاطعته، حيث تمارس دولة الاحتلال سياسة القتل والترهيب واعتقال الشباب الفلسطيني بشكل يومي، ناهيك عن محاصرة المدن والقرى والمخيمات في القدس والضفة الغربية، وهدم بيوت الفلسطينيين، مستمرة في انتهاك حقوق الإنسان برفض الانصياع لقرارات هيئة الأمم المتحدة، وبتواطئ ودعم أمريكي وغربي معها.

التي تعمل على تأجيج الصراع العسكري والأمني في المنطقة، فيما هي في أمس الحاجة للاستقرار وتوجيه الجهود نحو التنمية لصالح بلداننا وشعبنا». من جهة أخرى، توقف المكتب السياسي أمام اجتماع البرلمانين الدوليين في البحرين بحضور وفود برلمانية لأكثر من 140 دولة من ضمنها وفد البرلمان الصهيوني، حيث أوضح بأنه: «وفي الوقت الذي نرحب بضيوف البحرين من جميع أنحاء العالم،

عبر المكتب السياسي للمنبر التقدمي عن ترحيبه بالاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، برعاية الصين الذي نصّ على عودة العلاقات وأوجه التعاون بين البلدين، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، معتبراً بأنه: «يشكل فرصة لإنهاء النزاعات في المنطقة سواء الإقليمية منها أو الداخلية في بعض البلدان، لضمان استقرار وأمن المنطقة، كما أنه يشكل ضربة قوية للمخططات الصهيونية والإمبريالية



تكريم الرفيقة وجبهة العريض

سلمها الأمين العام هدية مقدّمة من رفاقها ورفيقاتها في التقدمي، بهذه المناسبة بحضور أفراد عائلتها. يذكر أن الرفيقة وجبهة درست في الاتحاد السوفييتي، وعملت في مواقع عمل مختلفة، قبل عملها كسكرتيرة لمقر التقدمي.

على تكريم للرفيقة وجبهة العريض، لقاء جهودها الكبيرة والمقدّرة في عمل التقدمي منذ تأسيسه حتى تقاعدها قبل شهور قليلة عن العمل كسكرتيرة لمقره، حيث اضطلعت بمهام إدارية متعددة في سكرتارية التقدمي خلال أكثر من عشرين عاماً متواصلة، وقد

بمناسبة الثامن من مارس يوم المرأة العالمي أقام قطاع المرأة في «التقدمي» حفلاً خطابياً أقيمت فيه عدة كلمات بينها كلمة الأمين العام الرفيق عادل متروك وكلمة القطاع ألقته رئيسته الرفيقة بدرية المرزوق، وتمّ عرض فيلم تعريفى بالمناسبة، كما اشتمل الحفل



فضفضة

تسليع
الصحة

عيسى الدرازي

تطبيق نظام التأمين الصحي الذي بات قريباً سبقه إجراءات «نحفت» جسد وزارة الصحة كمقدم وضامن للخدمات الصحية العامة في البلد، بعدما تقاسمت عدة جهات دور الوزارة. وبات الحديث اليوم عن دولة الرعاية الصحية على الأقل حديثاً عبثياً تسرده الخيالات غير الواقعية.

مع الأسف الشديد، تخلت الدولة عما كان يمكن أن يكون أيقونة وأنموذجاً صحياً تضاهي به دول المنطقة حين كان النظام الصحي منذ الستينات يشهد طفرات صحية تسبق المحيط، ولكن ما مرت به المنظومة الصحية من افراغ على حساب تنفيع القطاع الخاص، أدى لإيجاد ظاهرة غريبة متمثلة في عطالة الأطباء ومقدمي الخدمات الصحية في بقية المجالات ولو بنسب متفاوتة ولكنها موجودة.

في حديثه خلال ندوة بالتقدمي حول الضمان الصحي يقول وزير الصحة الأسبق الدكتور علي فخرو بأنه: «من الخطأ، ان تتخلى عن دولة الرعاية»، وقال ضمن قائله بأن العالم بأسره يشهد استسلاماً للرأسمالية دون أي اعتبارات للإنسان.

الحديث عن الإنسان في الوقت الحالي أصبح، بالنسبة لرعاة هذا النموذج الرأسمالي، من النظريات قديمة الطراز، والسبق اليوم لمن يستطيع ان يستثمر ويتحرك وفق منظومة تدّر المال والعملات الرقمية، ولم يعد الإنسان في المنظور العالمي قيمة حقيقية يمكن التعويل عليها بل أصبح تحت مسميات أخرى: فئة مستهدفة، شريحة، هامش ربحي... وغيرها.

ما نحن بصده اليوم هو تسليع للصحة، وهو الذي ما حذر منه فخرو في ندوته الأخيرة بالتقدمي، حيث قال بأنه متوجس من تبعات تطبيق نظام التأمين الصحي، حيث سيحصل الغني على خدمة صحية لن تقدم مثيلها للمريض الفقير، وهي الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظام التأمين الصحي حينما يتم تسليمه للقطاع الخاص وشركات التأمين الطبي.

في الذكرى الـ ٥٨ لانتفاضة مارس

التقدمي والقومي والوحدوي: لتحقيق مطالب الشعب المشروعة

وتأخذ أشكالاً خطيرة ومدانة في مجالات التربية والتعليم والشركات الصغيرة والزج بها قسراً في هذا المسار المرفوض، في الوقت الذي تشهد قرى ومدن ومخيمات فلسطين المحتلة مجازر يرتكبها الكيان الغاصب. وقالت الجمعيات في بيان لها بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لانتفاضة مارس الخالدة بأن: شعب البحرين سجل صفحة مضيئة من صفحات تاريخنا الوطني النضالي ضد الاستعمار والظلم والاستبداد، متطلعاً نحو الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والمساواة والاعتناق من الاستغلال والجور مسترخصاً من أجل هذه الأهداف النبيلة الكثير من التضحيات ما بين الشهادة والاعتقال والإبعاد عن الوطن.

اعتبرت جمعيات التقدمي، القومي، والوحدوي بأننا نعاني من: «أزمة سياسية ودستورية منذ 12 عاماً»، داعين الحكومة إلى: «فتح آفاق إيجابية أمام تحقيق مطالب الشعب المشروعة في الإصلاح السياسي والدستوري والحقوق التي كانت وراء تفجر هذه الأزمة، ووقف خيار الحل الأمني وإسكات الحريات، واتخاذ خطوات جديّة لمكافحة الفساد، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين واتباع نهج اقتصادي واجتماعي قائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وصيانة كرامة المواطن».

كما وجددت الجمعيات الثلاثة مطالبها بوقف كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي باتت تتفاقم

بمناسبة ٨ مارس

التقدمي: قطاعات واسعة من النساء يعانين من البطالة والعنف الأسري

داعمة لتحقيق مشاركتها في سوق العمل». وأكد القطاع علي: «أهمية تنقيح ومواءمة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة بما يتفق واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، وتابع: «وحل مشكلة البطالة والدعم المالي للفئات الضعيفة والمتعثرة، وضرورة دراسة أوضاع النساء في القطاع غير المنظم، وإصدار التشريعات اللازمة لتوفير الغطاء التأميني لهذه الفئة»، وكذلك: «ضرورة وضع حلول حقيقية ومستدامة تتظافر فيها الجهات المعنية لحل مشكلة العمالات في رياض الأطفال، وتعديل نظام ساعات الرعاية ونظام الإجازات للعمالات في القطاع الخاص أسوة بالقطاع العام، وتنقية السياسات من أوجه التمييز في مكان العمل تمكيناً للمرأة العاملة وحماية للطفل».

وطالب القطاع بـ«تحسين ظروف عمل النساء العاملات ومراجعة تدني الأجور وتحسين ظروف العمل قبل الشروع في تطبيق قانون التقاعد الجديد، حيث أن المرأة تفضل العمل على البقاء في المنزل إذا تحسنت ظروف العمل والرواتب»، إضافة إلى: «تسريع قانون خاص بمناهضة العنف ضد المرأة والعمل على إنشاء قاعدة بيانات موحدة للعنف الأسري وزيادة دور الإيواء، وأيضاً إلغاء المادة (353) من قانون العقوبات البحريني التي تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب إذا تزوج من ضحيته».

شدد قطاع المرأة في المنبر التقدمي على أنه حان الوقت لمراجعة القوانين التشريعية المتصلة بوضع المرأة، وعلى رأسها قانون أحكام الأسرة، وقانون الحماية من العنف الأسري، وتعديل قانون الجنسية ليتوافق مع بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقال القطاع في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة إن: «المرأة البحرينية استطاعت وبجهود كبيرة أن تحقق تقدماً وإنجازات، متجاوزة العديد من العقبات، والوصول إلى قمة البرلمان، لكن مازال أمامها الكثير، فلا زالت هناك قطاعات واسعة من النساء يعانين من الفقر والبطالة، كما أن هناك من اضطررن للعمل في الاقتصاد غير المنظم حيث يفقدن الأمان والحماية التأمينية».

ولفت البيان إلى أن: «الشباب والقوى العاملة المؤنثة خاصة تعاني من البطالة، وتقدر النسبة بين الإناث بواقع 80% من مجموع العاطلين بالرغم من حصولهن على أعلى الشهادات الأكاديمية، كما أشار إلى «معاناة المرأة العاملة في قطاعات رياض الأطفال واللاتي ما زلن يعانين من الأجور المتدنية ومن عقود العمل المؤقتة والتي تنتهي بانتهاء العام الدراسي وتبدأ مع بدايته، بالإضافة إلى حرمانهن من الاشتراك في التأمين الاجتماعي»، وأضاف: «كما أن المرأة العاملة تقع عليها ضغوط كثيرة للتوفيق بين عملها ومهامها الأسرية والتي من المفترض ألا تتحمل تبعاتها بمفردها، بل لا بد أن تتوفر لها بيئة



10 نقابات عمالية تدعو لاستقلالية العمل النقابي

وقعت 10 نقابات عمالية بياناً أكدت فيه على استقلالية العمل النقابي رافضة في الوقت ذاته تدخل أي جهة كانت في الشؤون الداخلية للنقابات. وشددت النقابة العامة لعمال الموانئ البحرية، النقابة العمالية لشركة ألبا، نقابة عمال جارمكو، نقابة الحد للطاقة، نقابة أسري العمالية، نقابة DHL، النقابة العامة للمضيفين الجويين، نقابة طياري طيران الخليج، النقابة العامة للإتشاء والمقاولات والخدمات، والنقابة العمالية العامة لمجموعة فولاذ، على رفض فرض وصاية على عمل النقابات العمالية.



وقفه احتجاجية لـ «عمال أسري» لإعادة المكتسبات العمالية



بها طيلة 10 أشهر وصعوبة مضي بالعمل النقابي وحل القضايا العمالية»، منوهة بأن: «الوقفه الاحتجاجية في هذه المرحلة بدون مشاركة العمل». وأضافت النقابة بأنها: «تسعى للحلول الودية التي تساهم في المزيد من الرقي والتقدم على مختلف الأصعدة العمالية والانتاجية بالشركة»، واستدركت: «ولكن لن تقبل بتاتا الانتقاص من الحقوق والمكتسبات العمالية تحت أي ظرف من الظروف وأن الالتزام بالاتفاقات ولاسيما المكتوبة بين النقابة والشركة ركن أساسي في العمل النقابي ولا يمكن أن تتخلى النقابة عنه».

نظمت نقابة عمال أسري وقفه احتجاجية رفضاً لوقف التفرغ النقابي من قبل الشركة والاجتماعات الأسبوعية واجتماعات اللجان المشتركة وندني نسبة البحرنة وضعف الرواتب. وقالت النقابة بأنها: «حاولت جادة في التوصل إلى حل ودي طوال هذه الفترة، إلا أن التعنت الإداري استمر وكان عائقاً أمام أي حل»، مشيرة إلى إنها: «خاطبت إدارة الشركة بتنظيم وقفات احتجاجية على تعسف الإدارة». وأوضحت النقابة بأنها: «اتجهت للوقفه الاحتجاجية وبعد كل المحاولات التي قامت



لا يجوز التصريح لشركة فيها 500 عامل دون تمثيل نقابي

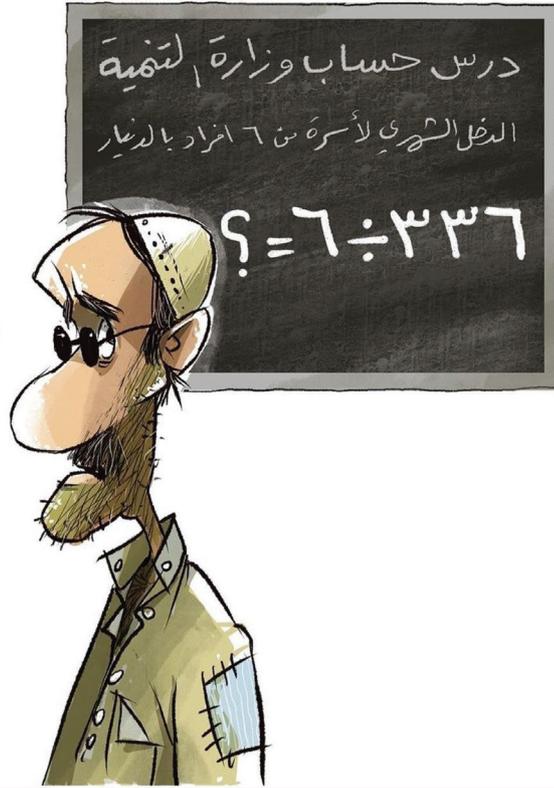
أكد الأمين العام لنقابات عمال البحرين أن لا شرعية لأي شركة فيها أكثر من 500 عامل إلا بوجود نقابة عمالية، وأنه لا يجوز التصريح أو تجديد أي سجل فيه هذا العدد من العمال، إلا أن يكون فيها تمثيلاً نقابياً صحيحاً، إعمالاً للقرار 8 لسنة 2013، وذلك من أجل ضمان التزام حقيقي بمعايير الصحة والسلامة في مواقع العمل. وأكد الأمين العام على أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد البحريني وحجم العمالة فيه التي تتجاوز 150 ألف عامل مما يتطلب تفعيل المواد الأخيرة (21-22-23) من القرار 8 لسنة 2013م والتي لا يمكن تنفيذها دون وجود نقابة عمالية وتمثيل عمالي صحيح، مقترحاً اشتراط وجود نقابة عمالية في الشركات كأحد معايير الدخول في أي مناقصة من المناقصات الحكومية، وذلك إعمالاً لمبادئ الصحة والسلامة في مواقع العمل، مشيراً إلى أن ذلك سيكون داعماً لعمل المفتشين في وزارة العمل. وأشار إلى أننا في البحرين و بعد التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين (81) المعنية بالتفتيش و(155) المعنية بالصحة والسلامة وبيئة العمل نحتاج لمراجعة بعض الآليات والاجراءات التنفيذية، في قطاع الإنشاءات، حيث يعمل في هذا القطاع عمال بأجور عمل متدنية، وبيئة عمل قاسية، وساعات عمل طويلة، ما ينتج عنه إصابات عمل قد تكون مميتة، تصل لضحيتين شهرياً في بعض السنوات، موضحاً أن انفتاح الاستثمار في البحرين صاحبه كثير من المخالفات في سجلات الإنشاءات، وتحايل على القانون، وعدم التزام بمعايير العمل الدولية.





كاريكاتير
خالد الهاشمي

هاذي
قسمة
لو
ضرب؟!!



نقلًا عن حساب
الفنان على
«انستجرام»

3% زيادة المشتركين البحرينيين في التأمينات

كشفت إحصائية حديثة صادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن زيادة بنسبة 3% لأعداد المشتركين في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2021.

وبحسب الإحصائية، بلغ عدد المشتركين البحرينيين حتى الربع الرابع من العام الماضي 150 ألفاً و320 بحرينياً مشتركاً بالتأمينات الاجتماعية، تبلغ نسبة الذكور منهم 58%، بينما تبلغ نسبة الإناث 42%، ويبلغ عدد المشتركين في القطاع العام 50 ألفاً و375 مشتركاً بنسبة 34%، و99 ألفاً و945 مشتركاً بالقطاع الخاص بنسبة 66%.

ووفقاً لتقرير التأمينات، بلغ متوسط الراتب الشهري للبحرينيين 808 دنانير، إذ تم تحديد متوسط رواتب الذكور بمبلغ 879 ديناراً، والإناث 710 دنانير، وبينت الإحصائية أن عدد المؤمن عليهم البحرينيين المستجدين بالقطاع العام بلغ 1919، بينهم 706 ذكور، و1213 أنثى، في حين بلغ عدد المستجدين بالقطاع الخاص 7508 مستجدين، بينهم 3744 أنثى، و3764 ذكراً.

وفيما يتعلق ببيانات عدد المؤمن عليهم البحرينيين بحسب نوع التأمين في القطاع العام والخاص، فقد تم تسجيل 49 ألفاً و262 تأميناً إلزامياً بالقطاع الخاص، و92 ألفاً و537 بالقطاع الخاص، و240 إصابة عمل في القطاع العام، و1366 بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى مد الحماية التأمينية إلى 873 بالقطاع العام، و2637 بالقطاع العام، وشمل التأمين 16 عاملاً بالخارج في القطاع الخاص، 620 مشتغلاً لحسابهم الخاص، 1657 صاحب عمل، 113 مهنة حرّة، و999 مواصلة تأمين.

«الأيام» - 9 مارس 2023

شركة توصيل لا تدفع رواتب



الرواتب من جهة تمكين، وحاول صاحب العمل توقيع العمال على تسويات بدون دفع الرواتب والمستحقات، وكما طالب رئيس النقابة وزارة العمل باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بدفع الرواتب والمستحقات، حيث يعاني العمال من تهديدات البنوك وعدم توفر المؤونة وما يسد احتياجاتهم كأفراد و عوائل.

وأشارت النقابة إلى إنها عقدت اجتماعات دورية مع المحامي عادل المتروك من اجل التحرك القانوني لإعادة حقوق العمال.

طالب عمال شركة توصيل وزارة العمل بضرورة الإسراع في توفير معالجات فورية حيال تأخر صاحب العمل عن صرف رواتبهم لفترة تربو على 3 أشهر.

من جهته صرح رئيس النقابة العامة للإنشاء والمقاولات والخدمات يوسف بن إبراهيم بأن كان هناك اتفاق في وزارة العمل بأن يتم دفع الرواتب عن طريق تمكين على دفعتين في هذا الأسبوع بمقدار 70%، وبسبب عدم التزام صاحب العمل على دفع المبلغ الذي عليه 30%، و على غرار ذلك لم تصرف

مطرقة البرلمان

قضايانا.. في انتظار الإرادة والقرار

لا أعتقد أبداً أن غالبية قضايانا الأساسية في البحرين هي بالفعل معقدة او عصية على الحل، كما يعتقد بعض كبار المسؤولين لدينا. فقضايا مثل الفساد والبطالة والبطانة وتشوهات سوق العمل وتطوير منظومة التعليم والصحة والاسكان، وحتى البيئة وتراجع الثروة السمكية، جميعها لا تحتاج لكل هذا الحديث الطويل والكلام المنمق من بعض المسؤولين، أو حتى الأرقام والإحصائيات الني ربما لا نستطيع تصديق معظمها أو حتى فهمها ومقارنتها أحياناً كثيرة.

والاقتصادية وغيرها تحتاج بصراحة إلى مزيد من الإصغاء وعدم التطنيش، ولا بد من اعطاء البعد الاجتماعي والمعيشي الكثير من الاهتمام، تحسباً لأي عواقب لا تحمد عقبها لا سمح الله، فصبر الناس وقدرتهم على التحمل لها حدود بطبيعة الحال، ومخاوفنا المعتادة من تدهور أوضاعنا الاجتماعية والمعيشية تكبر كل يوم، بل إنها تصبح أكثر تعقيداً كلما أحسنا بإهمالها من جهة من يمتلكون القرار سواء في السلطة التنفيذية او حتى في السلطة التشريعية.

لذلك يبقى الناس المطحونون في انتظار الأمل لتحقيق انفراجات مأمولة، وكلما تأخرت تلك الحلول

زادت حالة الإحباط تلقائياً، خاصة وهم يتابعون وبمقارنات عابرة أو صحيحة أحياناً تحسن اوضاع من حولهم من الدول والشعوب، مما يزيد من جرعات الإحباط وفقدان الأمل بكل أسف.

خلاصة القول، أعتقد جازماً أن جلّ مشاكلنا وقضايانا لا تحتاج إلى كثرة الحديث المنمق والمسهب حولها، بقدر ما تحتاج إلى إرادة وقرارات عليا وعزيمة تنتشل الناس من حالات الإحباط والدونية وقلّة الحيلة إلى فضاءات من رحابة الأمل والثقة في المستقبل لهم ولأسرهم ولوطنهم الذين يرونه على الدوام بأنه الاجمل الذي يفدونه بأرواحهم ومن دون مقابل.



عبد النبي سلمان

فالمسائل بالنسبة لنا جلها واضحة للعيان، ومن المؤسف الاستغراق كثيراً في التفكير في حلول لها من دون طائل، في وقت تتسارع الخطى لدى بلدان متقدمة او حتى نامية وهي تفكك تلك المنظومة المعقدة من عقد ومماريس البيروقراطية الحكومية والأهلية، وتهتدي سريعاً إلى قرارات ومعالجات للكثير من قضاياها عبر ابسط الوسائل فقط لأن تلك الدول امتلكت الوضوح في الرؤية كما امتلكت الجدية في بلوغ اهدافها وعرفت كيف توظف تشريعاتها وقراراتها الإدارية واجهزتها غير المتضخمة لخدمة سيرورة التطور على مختلف المستويات، لتبلغ بذلك نجاحات تبقينا نحن المنتظرون

لمعالجات شبيهة لها في حالة انبهار وربما حسرة احياناً، متسائلين لماذا لا نبدأ نحن ولماذا لا يبادر المسؤولون لدينا بمثل تلك الحلول أو المعالجات وما جدوى الانتظار والاستمرار في هدر الكثير من الكوادر والجهود وإضاعة الوقت؟! ولماذا لا تكون لدينا منظومة وهيكلية ادارية أكثر فعالية عن تلك التي استغرقتنا سنوات وهي تبقينا في حالة انتظار لا تتوقف؟! كل تلك التساؤلات يطرحها المواطن البحريني البسيط كما يطرحها المتابع والمتخصص أيضاً! ولكن كل بطريقته وبحسب فهمه طبعا! أسئلة على شاكلة ما يطرح حالياً من تساؤلات متكررة في مجالسنا الأهلية ومنتدياتنا السياسية

**الاهتمام بالبعد الاجتماعي -
المعيشي تحسباً
لأي عواقب لا تحمد
عقبها**

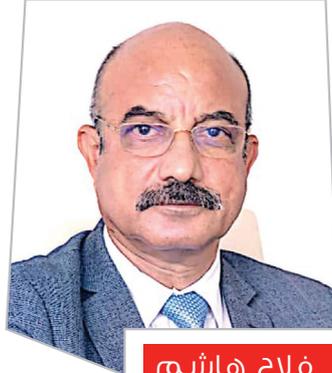
**مشاكلنا لا تحتاج
لحديث منمق بل إدارة
وقرارات عليا تنتشل
الناس من الإحباط**



بعد صدور تشريع ينظم حماية أجور العاملين ما جدوى القوانين والقرارات دون تنفيذ ومتابعة؟

خلال الأعوام الغائبة انتشرت وبصورة كبيرة ظاهرة تخلف العديد من أصحاب الاعمال عن دفع مستحقات العاملين لديهم من أجور وخلافه، مما ادى إلى تصاعد الشكاوى والاعتصامات العمالية، وهذا ما أكده رسمياً وزير العمل والتنمية الاجتماعية جميل حميدان في إجابته على سؤال برلماني حين قال: (إن الوزارة تسلمت منذ العام ٢٠١٣ حتى نهاية ٢٠١٧ ما مجموعه ٦٢٨٢ شكوى). وفي إجابة أخرى تحدث عن (رصد الوزارة ١٨ شركة بالقطاع الخاص، لم تلتزم بدفع أجور عمالها في المواعيد المحددة خلال عام ٢٠١٨ فقط، حيث وصل عدد العمال الذين لم يتسلموا أجورهم ضمن الشركات المشار إليها ٢٨٦٣ عاملاً).

أي من وسائل الدفع المقدّمة من قبل المرخص لهم من مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك الحسابات المصرفية والبطاقات المسبقة الدفع وغيرها من الوسائل. كما نص على أن المرخص لهم من قبل مصرف البحرين المركزي الإفصاح إلى هيئة تنظيم سوق العمل عن المعلومات المتعلقة بنظام حماية الأجور. قرار رقم (1) لسنة 2019 بتطبيق نظام حماية الأجور الصادر من رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل ومن أهم ما نصّ عليه: «أن يتم إنشاء نظام في هيئة تنظيم سوق العمل ويتكون من قاعدة بيانات إلكترونية تختص بالرقابة على التزام جميع أصحاب العمل بتسديد أجور العاملين. وتلتزم المرخص لهم من مصرف البحرين المركزي بأن يفصحوا إلى هيئة تنظيم سوق العمل عن المعلومات المتعلقة بنظام حماية الأجور».



فلاح هاشم

يتضح مما ذكرناه من تعديلات أن هيئة تنظيم العمل مكلفة بمهمة تنفيذ ما نص عليه القانون والقرارات التنفيذية الصادرة من وزير العمل ورئيس الهيئة ذاتها ولها من الامكانيات بمتابعة ومراقبة ذلك، دون حاجة العاملين للتقدم بشكوى. ومع ذلك فإننت نجد في ما نشر على وسائل التواصل الاجتماعي وما صرحت به نقابة الخدمات العامة دليلاً واضحاً على غياب المتابعة الجدية من قبل الجهات التنفيذية (هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة العمل) لتطبيق ما جاء في القانون والقرارات التنفيذية له. أي أنه رغم كل ما سُن من تشريعات في القوانين وما صدر من قرارات تنفيذية ها هي نفس المشكلة بعدم دفع مستحقات العمال في اجورهم تعود من جديد «وكأنك يابو زيد ما غزيت!!!»

المصدر: إجابات وزير العمل على أسئلة برلمانية

هذا، على الرغم من أن إجابة الوزير إنحصرت في الشكاوي التي إستلمتها الوزارة، وهناك الكثير من العمال ممن لم يرفع شكواه للوزارة خشية الفصل والبطالة وتبعاتها، أو من لم يستطع تحمل إنتظار طول مدة الاجراءات وذهب للبحث عن مصدر آخر للرزق، مما أوجب ومن خلال مطالبات برلمانية تعديل وتطوير التشريعات لتواكب وتؤمن حماية العاملين وتضمن تسديد اجورهم في مواعيدها المحددة، كما تحقق لأصحاب العمل الحفاظ على محيط عمل مهني مستقر، كذلك يوفر لأصحاب العمل ما يثبت ويوثق دفعهم لأجور العمال. وعلى أثر ذلك تم إجراء تعديل على قانون العمل بموجب مرسوم بقانون رقم (59) لسنة 2018 والذي بموجبه

جرى تعديل المادة (46) من قانون العمل بحيث نصت على «أن لا تبرأ ذمة صاحب العمل من الأجر إلا إذا قام بسداده للعامل وفقاً للألية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير، على أن تتضمن هذه الآلية إجراءات وضوابط سداد أجور العمال والمعلومات اللازم تقديمها للجهات المعنية للتحقق من ذلك. وأن تلتزم الجهات العامة والخاصة بالإفصاح للجهات المعنية عن المعلومات المتعلقة بسداد أجور العمال بالقدر اللازم للتحقق من سدادها». ووفق هذا التعديل صدرت تباعاً عدة قرارات تنفيذية بشأن نظام حماية الأجور نذكر منها ما يلي:

القرار رقم (68) لسنة 2019 بشأن نظام حماية الأجور الصادر عن وزير العمل والتنمية الاجتماعية والذي نصّ على «أن يلتزم كل صاحب عمل بسداد أجور العاملين لديه، وفقاً لنظام حماية الأجور. كما يجب على كل صاحب عمل سداد أجور العاملين لديه في المواعيد المنصوص عليها في قانون العمل في القطاع الأهلي، وذلك من خلال

العديد من
العمال لا يرفعون
شكاوى خشية
الفصل والبطالة
وتبعاتها

إشراقية مارس

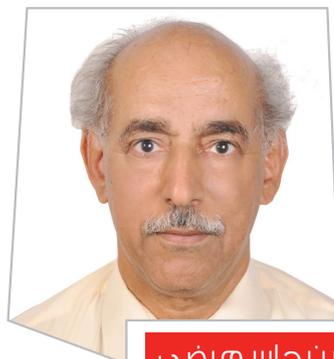
شهر مارس يشهد العديد من المناسبات العالمية والمحلية ذات الصلة بنضالات الشعوب والتضحيات الجسام. نضالات ضد الوجود الاستعماري المتمثل بسياساته الرامية لاستغلال الإنسان للإنسان ونهب خيرات الشعوب، نضالات من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية والسلام، نضالات مناهضة للحروب والدمار، منادية لإحلال السلام العالمي من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء للبشرية جمعاء، نضالات من أجل نيل المطالب المشروعة في العمل والصحة والتعليم والسكن وحرية العمل النقابي والسماح بإنشائها مختلف المؤسسات المدنية ذات الصلة بالعمل السياسي الرامي لرفعة الوطن والمواطن، مؤسسات حزبية واتحادات نسائية وطلابية وجميات خيرية، نضالات من أجل رفع مستوى المعيشة وحلحلة مسألة البطالة والغلاء وكافة الأزمات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم.

مارس من كل عام رغم تقلبات الظروف رافع الرايات الحمراء في تحد صارخ لطبيعة الأنظمة السياسية المختلفة التي مرت وتمر على العراق، كما يحتفل الشعب الفلسطيني بيوم الأرض في الثلاثين من هذا الشهر رغم الظروف القاسية التي يواجهها جراء سياسة القمع والإرهاب التي تمارسها السلطات الصهيونية في شتى بقاع فلسطين.

وكالعادة تتسابق بعض الصحف والمجلات المحلية والعالمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في طرحها وتحليلاتها لمجمل تلك الأحداث الإنفة الذكر، ولكن بوجهات نظر مختلفة، والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا يتكرر هذا المشهد في كل عام. هل هناك أسباب ودوافع متجددة للاحتفاء بهذا الكم من المناسبات الوطنية في هذا الشهر؟

إن التاريخ السياسي لحركة النضال الجماهيري في العالم وطبيعة الصراع الطبقي يثبت تلك الأهمية، حيث تتجدد الأسباب والدوافع كلما تجددت الظروف الموضوعية والسياسية في العالم والبحرين جزء من هذا العالم، فمن الأهمية بمكان تدوين الحقائق التاريخية بصورة موضوعية للأجيال الحالية والقادمة، ليستقوا من هذا التاريخ العبر والدروس المستفادة في الحياة المتجددة حسب تغير الظروف والمكان في هذا البلد أو ذاك من ناحية، ولإثبات الحقائق التاريخية والسياسية من ناحية أخرى، لنفادي التشوهات وطمس الحقائق، وخير دليل على ذلك هو ما نشهده اليوم من مغالطات وتشويه في تدريس المناهج التعليمية في مختلف البلدان العربية وبالتالي غسل أدمغة وأفكار الأجيال القادمة وتفريغ عقولها من معرفة الحقائق وواقع الحياة التي سوف يعيشونها، فالكثير من الناس مازالوا يجهلون التاريخ النضالي لحركة التحرر الوطني وخصوصاً في البحرين، فالحياة البرلمانية السائدة اليوم لم تكن محض صدفة أو بصدور قرار أو قانون، بل جاءت تلبية للنضالات المستمرة والمتواصلة من أجل الإصلاح وتعزيز الحياة الديمقراطية بكل ما تحمله من معان إنسانية وحياتية.

في مارس من كل عام يستذكر الشعب البحريني كل الأحداث المضيئة وبالمقابل تستعد فيه السلطات الأمنية لكيفية التعاطي والتعامل مع تلك الأحداث وما شابهها من طرح مطالب شعبية وجماهيرية متجددة والتي تؤكد دوماً ضرورة الإسراع في تحقيقها وتعميق العملية الإصلاحية في البلاد من خلال النضال السلمي عبر قبة البرلمان وخارجه. هذا النضال المؤدي لحلحلة العوائق التي تعترض طريق الإصلاح وتطويره، وبالتالي من أجل خدمة الوطن والمواطن على حد سواء. تلك الحقوق التي أكدتها أوراق المنتدى الفكري السنوي التاسع الذي أقامه المنبر التقدمي في السابع عشر من فبراير الماضي.



حسن جاسم راضي

وفي شهر مارس يستذكر الشعب البحريني الذكرى الثامنة والخمسين لانتفاضة مارس المجيدة عام 1965 التي سقط خلالها العديد من الشهداء من مختلف مناطق البحرين أثناء المواجهات البوليسية في المحرق والنويدات والعاصمة المنامة والتي كان نتاجها إرجاع العمال المفصولين من شركة بابكو وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات، كما يستذكر أيضاً الذكرى الحادية والخمسين للانتفاضة العمالية عام 1972 التي دعت السلطة لإعلان المجلس التأسيسي الذي صاغ أول دستور للبلاد لمناقشته وإقراره في المجلس الوطني المنتخب عام 1973، ذلك المجلس الذي لم تكتمل دورته الانتخابية بسبب صدور قانون أمن الدولة السيء الصيت، والذي بالرغم من صرامة موادها التعسفية الموجهة ضد الحركة الوطنية إلا أن نضالات الشعب البحريني لم تتوقف، بل استمرت حتى عهد الإصلاح بداية القرن الحالي والتي شهدت ندوات سياسية في مختلف أندية البحرين بصورة علنية وإصدار قرارات عليا بإلغاء قانون أمن تدابير أمن الدولة بالإضافة إلى السماح بعودة جميع المنفيين السياسيين للبلاد، كذلك تم إصدار ميثاق العمل الوطني الذي أكد على أحقية المرأة في الحياة السياسية ومشاركتها في اتخاذ القرار السياسي كما أتاح الفرصة لها للاحتفاء بيوم المرأة البحرينية في ديسمبر من كل عام، وكذلك الاحتفاء بيوم المرأة العالمي في الثامن من مارس الذي يعتبر حدثاً عالمياً.

وشهد الثامن من مارس هذا العام بالذات فعاليات عديدة بيوم المرأة العالمي، فقد أصدر كل من المنبر التقدمي والجمعيات النسائية بيانات تؤكد المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية انطلاقاً من مفهوم ان بناء الدولة المدنية الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية مرهون بمشاركة المرأة في كافة المستويات، وحيث تلك البيانات نضالات المرأة البحرينية الذي لا ينفصل عن نضالات المرأة على المستوى العربي والعالمي وخاصة نضالات المرأة الفلسطينية التي مازالت ترزح تحت نير الاحتلال الصهيوني، كما أقامت جمعية المتحدثين باللغة الروسية حفلاً بمناسبة الثامن من مارس ألقى فيه كلمات باللغتين العربية والروسية حول نضالات المرأة العالمية وبالأخص عن نضالات المرأة البحرينية والفلسطينية. هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى العالمي يحتفل العالم بعيد النيروز (عيد الأسرة) في الحادي والعشرين من هذا الشهر.

الجدير بالذكر أن شهر مارس شهد أيضاً مناسبات وطنية على مستوى الوطن العربي بالتحديد، حيث إن الحركة التقدمية الكويتية تحتفي في الرابع عشر منه بذكرى تأسيس حزب اتحاد الشعب (الحزب الاشتراكي للطبقة العاملة الكويتية الذي تأسس عام 1975)، كما يحتفل العراقيون أيضاً بميلاد الحزب الشيوعي العراقي في نهاية



الحرية بلا انتهاك

إن حرية المعتقد مطلب ملح على مَرِّ الدهور، وهو المطلب الذي يبقَى هاجسنا الأساسي، وخصوصاً عند الشبيبة التي تنشد التقدم والازدهار والتطور الفكري، وذلك بحق ووعي جماهيري يرفض الطائفية والعنصرية. إصرار الشبيبة المتنورة العقلانية مهم لأن الطائفية أعاقت الكثير من أمور الحياة وأصبحت تمزق البنية المجتمعية ودهورت علاقة التواصل الاجتماعي التوعوي والعلمي، حيث كُرّست التكتلات الفئوية في الاطر المذهبية، مما عزز الانقسامات، وفي الآونة الأخيرة بدأت تتوسع وأصبحت كأحزاب انشقت من مبادئها الأساسية، وبرزت شخصياتها تبالغ وتغالى، حتى وصلت تكتلات تعادي وتكفر، وأخذت منحى اعلامياً دولياً خطيراً، وتوسعت بعد أن رأى بعض أعضائها أنها حققت مكاسب مالية من الدعم الذي يدفعه البسطاء بحسن نية وعفوية، فأصبح التوسع في شتى المجالات الإعلامية والسوشل ميديا والقنوات الفضائية.



قاسم الحلال

غنية عنها، ولهذا يساورها القلق باستمرار لما تمرّ به من محن وكوارث وعوز، يجب أن نكون عوناً لها، لذا على كل من يسعى لحب شعبه أن لا يدفعه نحو الهاوية، عليه أن يمكن الشباب في تلقي العلم والمعرفة، وهذه مهمة تحتاج إلى مثابرة لبناء أجيالنا، نصل فيهم روح المحبة والألفة ونبعدهم عن الانزلاقات والارتداء في أحضان السوء لكي لا يسقطوا في حجج الطائفية التي يزرعها البعض في نفوسهم البريئة العفوية، وندفع فيهم روح المحبة لكل الشعب وللوطن، لابد لنا جميعاً من جيل جديد متفتح، ميال للمعرفة والعمل، مخلص لحب الخير ونصرة الضعفاء، وتوافق للنهضة والمساعدة.

كلما ارتقى أبنائنا بهذا السلوك كلما حظينا بجيل صاعد متحضر ومدافع عن وطنه، لنقف ضد اغتيال إرادة شعبنا الذي يعاني نفس محنة الآباء، لنتوحد ضمن شعار الامل لأبنائنا ودفعهم نحو آمال مستقبلهم ليحققوا حلمهم وحلم آباءهم بوطن مزدهر مزين بحب جماعي بلا فساد ولا محسوبية ولا طائفية .

إننا كتوجه نقرأ الأحداث اليومية، ونضع نقاط برامجنا، نتفحص الأمور ونبحر برؤانا نحو البناء والصدق، ونحاول مع الآخرين التحوار بشأن ما يسمو من تفنيد لواقعنا المرير، وذلك لكي يسمو الوطن بمواطنيه، ونأمل بالتوفيق بنهج مسيرتنا، محاولين قدر الإمكان النجاح والتقدم. يجب أن نضع في حسابنا الذين يتحينون فرص الانزلاقات والثغرات لقطع الوصول والتقرب لبعضنا، فنتوسع في خطبنا ونشحنها بالأمل، ونتحاشى التشنجات والتصيد ونصد كل من تسول له مآرب الفتنة والتشتت، لكي نظفر بمسار نحقق فيه آمالنا وفاءً لشعبنا الذي ينتظر انتزاع حقوقه.

أغرى ذلك الأوساط التي تستفيد من هذا التشردم، وذلك ليسهل عليها خلط الأوراق بكثرة الانقسامات، حيث أصبحت داعماً قوياً باسم الولاء لجهة ما دون التركيز على الجوانب الاجتماعية للمعوزين، وبالطبع أدى هذا السلوك الفوضوي الخالي من البرمجة والحلول إلى وضع يزداد تازماً، نتجت عنه تداعيات حرفت المسار النضالي، غير أنها لم تفلح في تقديم أي منجز يذكر، لا على الصعيد الاجتماعي ولا على الصعيد العمالي، بل أنجرت وراء تشويه العمل الديموقراطي، وفرطت في المكاسب البرلمانية التي تحققت لها، وغدت البرلمانات المتعاقبة تأخذ منعطفاً غاية في السلبية والانتهازية وزاد الطينة بلة بعدما أخذت تحمل على البرلمان بمن فيه الأقلية الوطنية التي تتصدى للمناوئين.

تعد هذه خطوة خطيرة يدفع ثمنها الآن النواب المخلصون الذين يعدون على أصابع اليد الواحدة، ليدفع الشعب ثمناً باهظاً بتردي وضعه المعيشي والاقتصادي، وتزايد وتيرة التركيبة الديمغرافية لشعبنا الأبى المكافح، حيث صارت القوانين التي تثبت ضده بأسس شرعية، وها هو أصبح يخرج من أزمة ليتلقى أزمة أشد وأسوأ وبالقانون في زمن نستطيع صدها بتكاتفنا.

إن المناضل الصلب لا تتعبه العملية النضالية بقدر ما تتعبه وتؤلمه القسوة والتفكك الذي يطال الفقراء منا، حيث يتعرض لعملية استغلال ممنهج، حيث ينجر وراء الوعود الكاذبة .. لا يلام لأنه كالغريق الذي يتشبث بقشة.

إن نضالنا لأجل التقدم والازدهار ورفع الهموم عن كاهل شعبنا لا يأتي الا بتضافر الجهود العامة، إن الشعوب هي ضحية فمن الواجب علينا فهم احتياج أولوياتها، لا يتوجب علينا أن نحشرها في مآهات هي

الخصخصة وتفكيك المنظومة الصحية



في الخامس من مارس/ آذار الماضي نظم «التقدمي» ندوة بعنوان «الضمان الصحي.. الهواجس والتساؤلات المشروعة»، تحدت فيها كل من الوزير السابق د. علي فخرو، والنائب عن كتلة «تقدم» الرفيق د. مهدي الشويخ، وتداخل فيها عدد النشطاء والأطباء والمحامون، الذين سلطوا الأضواء على التساؤلات المشروعة وبواعث القلق من قانون الضمان الصحي الذي سيصار إلى تطبيقه، في إطار النهج النيوليبرالي بخصخصة الصحة، وسواها من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بها الدولة، ويجب أن تستمر في الوفاء بها.

«التقدمي» تخصص هذا الملف لإبراز المخاطر الكثيرة التي ستواجه الخدمات الصحية في البحرين في حال المضي في هذا النهج، مقدّمة جوانب من الأوراق والمداخلات التي قدّمت في تلك الندوة، فضلاً عن مقالات أخرى ذات صلة بالموضوع، انسجاماً مع رؤية المنبر التقدمي، وكذلك رؤية كتلة «تقدم» البرلمانية، كما نصّ عليهما برنامج التقدمي والبرنامج الانتخابي لـ «تقدم» باعتبار الخدمات الطبية المجانية واجباً على الدولة وحقاً للمواطنين.

الصحة

في برنامج «التقدمي» *

وتخصيص الموارد اللازمة للنهوض بالمستوى الصحي للمواطنين والمجتمع.

وضع خطط وبرامج لتأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. وتوجيه الجهود لتقديم الدعم اللازم لهم وتطوير قدراتهم السلوكية والنفسية والجسدية، وتأمين سبل العيش الكريم لهم. توفير الرعاية والاهتمام بالفئات الأكثر عرضة للأمراض والمخاطر المسببة لها مثل المسنين والأطفال وإقامة دور رعاية لهم.

المطالبة بانتهاج نظام الرقابة على البيئة المهنية وصحة العاملين في المصانع والمعامل والمؤسسات الصناعية وما شابهها لضمان السلامة الصحية لهم. إتباع مبدأ الشفافية في توفير المعلومات حول ما يتعلق بالصحة وتزويد المواطنين بها.

* من «البرنامج السياسي» للمنبر التقدمي المقر في المؤتمر العام الثاني 2005

يولي المنبر التقدمي اهتماماً كبيراً لموضوع الصحة ويسعى من أجل تحقيق الأهداف التالية في هذا المجال: حماية المواطنين في التمتع بمستوى صحي راقٍ وتوفير الخدمات الصحية عالية الجودة.

التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري في الحقل الصحي وإلغاء التمييز بين المواطنين في الحصول على الخدمات الصحية.

المطالبة بسن التشريعات والقوانين والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية صحة الفرد والمجتمع.

المطالبة بوضع نظام صحي مخطط على أساس علمي مسنود بالقرائن، ووضع الاستراتيجيات التي تستجيب لحاجات المواطنين الصحية وتلبي طموحاتهم.

الاهتمام بتدريب الكوادر في مجال الطب والخدمات المساندة واتباع الشفافية في الترقى ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب بعيداً عن المحسوبية والتمييز. إدراج البرامج الصحية ضمن الخطط التنموية الشاملة

الجانب الطبي في

البرنامج الانتخابي لكتلة تقدم

وقف خصخصة الخدمات الصحية التي تتبناها الدولة والعمل على تطوير منظومة الصحة والرعاية الصحية لكافة المواطنين.

النهوض بالخدمات الصحية وتطوير الرعاية الأولية وعمل المستشفيات لتقليل فترات الانتظار الطويلة للحصول على المواعيد.

ضمان التوظيف المستمر للخريجين من أبناء البحرين في التخصصات الطبية والصحية والتدريبية. ضمان مجانية الخدمات الطبية.

ضمان حق المواطن في الحصول على الأدوية ذات الجودة العالية وتوفرها في المستشفيات والمراكز الصحية.

تأمين منافسة عادلة وشفيفة في القطاع الخاص تهدف إلى الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وضع ضوابط على السّماح للأجانب بالاستثمار في الطب وإغراق السوق بمنافسين للبحرينيين.



هجمة نيو- ليبرالية على دولة الرعاية

هناك هجمة رأسمالية نيو- ليبرالية من أجل تحويل الدول للاهتمام بالأمن والعلاقات مع الدول فقط اما بقية شؤون الدولة من رعاية اجتماعية وصحية وتعليمية واسكان وثقافة وغيرها يجب ان تترك للقطاع الخاص لإدارتها، وهذه قضية بالغة الأهمية يجب الالتفات لها، الهدف النهائي من تطبيق النظام الصحي حسبما جاء في قانون انشاءه هو عدم تقديم الخدمات وانما تنظيم تقديم الخدمات الصحية.

للجميع في كل مكان من دول الخليج، في مرحلة سابقة ساد فيها النظر إلى القطاع الصحي بصورة انسانية اما اليوم فالاتجاه هو أن يكون القطاع الصحي استثماراً.

التذرع بمستوى حديثي التخرج من المواطنين غير مقبول، يمكن ارسال هؤلاء الاطباء وتدريبهم في التخصصات التي يشغلها الاجانب ويمكنهم بعدها استلام الوظائف التي يسيطر عليها الاجانب، فالبحرين بالرغم من امكانياتها المحدودة كانت في السابق تقوم بما لا تقوم به كل الدول العربية التي فاقتها تقدماً في المجال الصحي، حيث كانت البحرين تتقدم في الطب وفي تقديم الرعاية الصحية الأولية، وهو ما ادى في وقت من الاوقات لأن يتقلص دور الطب الخاص، بل وحدث أن بعض مقدمي الخدمات الطبية في القطاع الخاص تركوا البلد لقلة المردود، وثقة المواطن بالخدمات الصحية الحكومية وتفوقها على الخدمات الصحية في القطاع الخاص.

علينا ألا ننسى أبداً أنه بالنسبة للفرد فإن الصحة هي أهم شيء، أما بالنسبة للمجتمع بصورة عامة فإن التعليم هو العنصر المهم فإن صلح صلح حال المجتمع، وكذلك الصحة التي يجب ان تكون على مستوى تطلعات الفرد، وعلينا اليوم مواجهة تراجع الجانب الانساني في الجانب الصحي لدينا، فهذا غير مقبول، وبالنسبة لي أقول إنه يجب ان لا يتقاعد الطبيب إلا حين يصل لمرحلة لا يستطيع فيها العمل، وطالما كان يستطيع ان يعمل فلا بد ان يستمر فيه، وقد رأيت في دول أوروبا أطباءاً أعمارهم ناهزت الـ 90 عاماً لا يزالون على رأس عملهم، ذلك أن العمل في القطاع الصحي واجب ومسؤولية ويجب النظر إليه من هذا الجانب بالذات، وقبل كل شيء.



د. علي محمد فخر

مختلف التخصصات، وكانت هناك خطط واضحة لإحلال العمالة الوطنية عبر التدريب والابتعاث، هذا النوع من التفكير فقدناه اليوم وحل محله التفكير التجاري واجتذاب الاستثمارات بدون معايير واضحة.

حينما تكون الرعاية الصحية مسؤولية الدولة إذا فهي مسؤولة عن تمكين القوى الوطنية من تقديم هذه الرعاية للمواطنين، لا ان تستقدم من الخارج ممن يقدمون الخدمات الصحية للمواطنين، والمفروض أنه عند جذب الاستثمارات في المجال الصحي يجب ان توضع شروط ومعايير لتقديم هذه الخدمة، وليس من المقبول ان يكون هناك أطباء أجانب بينما الطبيب المواطن عاطل عن العمل.

وهناك سؤال علينا طرحه: لماذا لا يوجد نظام رعاية صحية مشترك لمجلس التعاون؟ البحرين كانت سباقة في اقتراح نظام لشراء الأدوية بصورة مشتركة، ونظام صحي خليجي مشترك، وانشاء نظام صحي لتقديم الرعاية الصحية

الصحي أو مستغلاً له، وهذا ما نستطيع أن نفعله إم أردنا، فالنظام الصحي هو حقل انساني ويجب ان يبقى إنسانياً دون ان تتقدم عليه أي اعتبارات تجارية أخرى. التجارب في أمريكا وأوروبا اثبتت ان الاتجاه بدون حدود واضحة للتأمين الصحي بدون صرامة حكومية أدى ويمكن ان يؤدي إلى نتائج عكسية يكون المواطن ضحيتها، ويكون المواطن الفقير تحت سلطة شركات التأمين واشتراطاتها التي ليس هناك من ضمان لعدم تغييرها كلما رغبت تلك الشركات.

كانت الرعاية الصحية في البحرين بيد الدولة، ووطنية القائمين على الصحة والتزامهم بهذا الوطن ومستقبله جعلهم ينشؤون كلية العلوم الصحية من أجل أن يدرّبوا القوى العاملة البحرينية لا ان يستجلبوا شركة استثمارية من الخارج، وبعدها تم انشاء كلية طب من أجل ان تخرج اطباء، ومن بعد تم انشاء برنامج متكامل للبعثات المتخصصة لإرسال الأطباء للخارج وتدريبهم في

إن التوجه إلى تشريع الضمان الصحي بحسب أحد المسؤولين يرجع بسبب ارتفاع عدد السكان وأصبح من الضروري اجراء تغييرات جذرية في تقديم الرعاية الصحية في البحرين، ما يقود إلى التساؤل عما هي مبررات زيادة السكان في البحرين حتى نغير مبدأ اساسي تبعته البحرين منذ 6 عقود وهو تأمين الرعاية الصحية المجانية. البحرين كانت من الدول التي تفخر بأنها دولة الرعاية الاجتماعية بكل معنى الكلمة، وكانت تتبع اتفاق عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اليوم هناك رد فعلي حقيقي في المجتمعات الغربية حول الاتجاه نحو النيوليبرالية بهذه الطريقة. يقول قانون الضمان الصحي بأن الحكومة ستأخذ من الضرائب نسبة معينة لتجعلها في صندوق هذا الضمان ليكون صندوقاً للرعاية الصحية ويكون مستقلاً مالياً وإدارياً عن إدارة الدولة، مستلهماً من النظام الصحي البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، لكن من المهم أن يراعي النظام الصحي المزمع تطبيقه تقديم الخدمة للجميع بصورة متساوية لا أن يحصل الفقراء والمهمشون على رعاية صحية أقل مما يحصل عليها الأغنياء، وإنما تكون الرعاية مساوية وبكل تفاصيلها بدون تفاوت في تقديم الخدمة، وعلى النظام التأميني يجب ان يساعد النظام الصحي العام ولا يحل محله.

هناك شعور عام بأنه شيئاً فشيئاً ستهشم وزارة الصحة وتعطى الرعاية بأشكالها المختلفة إلى مؤسسات مختلفة، كان لدينا نظام صحي متماسك وواضح المعالم متمثل في وزارة الصحة اما اليوم فهناك الكثير من الجهات المسؤولة عن تقديم الرعاية الصحية.

يجب أن لا نتخلى عن دولة الرعاية الاجتماعية في البحرين، كما يجب ان يكون النظام التأميني الخاص خادماً للنظام

الضمان الصحي مهّد لتفكيك المنظومة الصحيّة

تغخر مملكة البحرين بما تقدمه من خدمات مرتبطة بالرعاية الصحية الأولية والذي أكسبها بالنتيجة سمعة طيبة على الصعيد الدولي، إلا إن المشهد يتغير تدريجياً الآن. فمنذ أن شرعت الدولة في توسيع تحركاتها نحو مشروع الضمان الصحي، ونحن نلمس ابتعاداً بطيئاً عن تقديم الخدمات الأولية والذي انتهى إلى تفكيك وزارة الصحة وتقطيع أوصالها.

ما وقعت عليه البحرين من الموثيق الدولية وأصبحت جزءاً من منظومتها التشريعية، تلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمكين الجميع من الوصول للمرافق والسلع والخدمات الصحية ومن ثم الحصول على أعلى مستويات الصحة الجسدية والعقلية، كما أن ميثاق منظمة الصحة العالمية حمل الدول مسؤولية اتخاذ تدابير اجتماعية وصحية كافية لضمان حصول مواطنيها على الحق في الصحة كحق مركزي وأساسي من حقوق الإنسان.

المنافع المقررة في الرزمة الصحية الإلزامية للمقيمين والذين سيحق لهم الاستفادة من المستشفيات الحكومية أيضاً ولكن عبر نظام الضمان الصحي المستحدث. وبالنظر إلى المنافع الصحية التي يحصل عليها المواطن في الضمان الصحي الإلزامي، سنجد أنها تشمل الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية والفحوص الطبية وتشمل الفحوصات المخبرية والأشعة والعمليات الجراحية والعلاج النفسي والعلاج الطبيعي والخدمات الترميمية. وبهذا يضمن البحريني توافر هذه الخدمات مجاناً في المستقبل المنظور مع استمرار العمل بهذا القانون دون تغييره.



د. مهدي الشويخ

المدني والعسكري

وإما بالنسبة لهواجسنا وملاحظاتنا قبيل تطبيق الضمان الصحي، فهي كثيرة، أولها عدم المساس بالحق في المساواة الذين ضمنه الدستور في المادة 18 «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ورغم ذلك نجد أن قانون الضمان الصحي يستثني العاملين في قوة دفاع البحرين وأسره (عسكريين ومدنيين) وهذا تمييز. لماذا لا يحق للمواطن الاستفادة من خدمات مستشفى الملك حمد والمستشفى العسكري ومركز القلب؟

لدينا هاجس أيضاً من أن يؤدي النظام الجديد إلى إضعاف المنظومة الصحية وتفكيكها مما يجعلها غير قادرة على مواجهة أزمة صحية طارئة أو جائحة جديدة. وكشفت لنا جائحة كورونا أهمية بقاء المؤسسات الصحية العامة وهيمنة الحكومات على القطاع الصحي، فقد أحجمت شركات التأمين عن تحمل تكاليف العلاج أثناء هذه الأزمة العالمية.

إن تفكيك القطاع الصحي لعدة جهات ومؤسسات قد يضر المنظومة الصحية وقوتها وجاهزيتها لتقديم حق الإنسان الجوهري في الرعاية الصحية والذي يعد الأساس والمقدمة للحقوق الأخرى من تعليم ومعيشة وغيره. وتمثلت مظاهر التفكيك في البدء ببرامج التسيير الذاتية للمراكز الصحية ومستشفى السلمانية ومن ثم تم فصلها عن وزارة الصحة... فعلياً الآن وزيرة الصحة من دون صلاحيات كافية لإدارة هذا القطاع الحيوي.

ولذا فلدينا تساؤلات مشروعة عن الآليات اللازمة لضمان التزام الدولة بحق توفير الصحة بعد البدء في تطبيق الضمان الصحي، والآليات التي ستخدم هذا الحق وتسهر على تحقيقه والحفاظ عليه، وأيضاً الالتزام بالنصوص والتعهدات وتحويلها إلى واقع.

انطلاقة ومطالب

بالعودة لقانون الضمان الصحي، نجد أن القانون قد أصر النور في أبريل 2018 بهدف تطبيقه في مطلع العام 2019، غير أن الانطلاقة تعثرت لعدة أسباب ومطالب ليس آخرها «قلق وهواجس» المجتمع من تنفيذه. ورغم اللغوات التي عقدت بهدف تطمين الناس وممثليهم لهذا المشروع، إلا أننا نجد كثيراً من القضايا والمسائل التي لا زالت غامضة وغير واضحة أو محسومة.

نظرة أولية على نصوص هذا القانون تظهر استثناء العسكريين ومؤسساتهم الطبية ومنتسبي قوة دفاع البحرين من تطبيق الضمان الصحي، فالمادة (2) من قانون الضمان الصحي تنص «يستثنى من أحكام هذا القانون منتسبو قوة دفاع البحرين من العسكريين والمدنيين وأفراد أسرهم على أن تتحمل كافة المؤسسات والمراكز الصحية الخاضعة لهذا القانون تقديم الخدمات الصحية لمنتسبي قوة دفاع البحرين وأفراد أسرهم على نفقة الدولة».

وبتفحص ميزانية الضمان الصحي، نجد أن موارد الصندوق تتشكل من مصدرين رئيسيين، الأول يتمثل بما تضخه الحكومة من مخصصات مالية مع إقرار كل ميزانية عامة للدولة؛ والثاني يتحصل عبر مبالغ تدفع من قبل شركات التأمين المصرح لها التغطية التأمينية. إذ ستلتزم الحكومة بسداد الاشتراكات عن المواطنين ومن في حكمهم، وذلك في مقابل المنافع المقررة في الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين كما ستتحمل الحكومة ما نسبته 60% من تكاليف علاج البحرنيين في المؤسسات الطبية الخاصة.

وبحسب النظام المقترح، يلتزم صاحب العمل بسداد الاشتراكات عن عماله غير البحرنيين وذلك لتغطية



د. هدى آل محمود : شركات التأمين ربحية ولا تهمها مصلحة المواطن



د. هدى آل محمود

وأثبت هذان النظامان فشلهما بدليل أن كل شخص يرشح لرئاسة أمريكا يضع تطوير هذين النظامين في برنامجه الانتخابي، ولكنه لا يفعل شيئاً عندما يصبح رئيساً.

شركات التأمين سواء في أمريكا أو في البحرين أو في أي مكان هي شركات ربحية، لا تفكر أصلاً في صحة المواطن أو المريض، ما يهمها هو الربحية أولاً. في البحرين مثلاً تقدم شركات التأمين باقات، وإذا لاحظت أن المؤمن عليه تجاوز سنًا معينة، أو أصيب بأمراض مزمنة توقف عنه التأمين.

ولم يدخل البنك الدولي في أي بلد إلا ودمره، ففي الأخذ بنصائحه مغامرة. نحن كمواطنين بحرينيين لم يزد عدداً، الذي زاد هو عدد الأجانب العاملين والمقيمين في البحرين. لقد كان عدداً بحرينيين 650 ألف وصرنا 750 ألف، 850 ألف، 950 ألف ليس أكثر، فلماذا يحمل المواطن البحريني دفع ثمن سياسات خاطئة، في استسلام رهيب للبنك الدولي، مع أن التجارب، بل والوقائع الحقيقية التي تنشر في الخارج معروفة، تقييم البنك الدولي والشركات الاستشارية معروفة وهي تستفيد من الفساد.

لذلك يجب أن تكون هناك مراجعة لهذه السياسات، خصوصاً أن الناس الآن تعاني من البطالة وارتفاع الضرائب، بل أن كثيراً من الأمراض ناجمة عن هذه الإحباطات، وأنا أعلم أن البرلمان مضيق عليه تماماً لهذا السبب، لكي لا تكون لديه حرية مواجهة كل هذا الكم الهائل من التجاوزات للدستور وللميثاق ولحقوق الإنسان.

شاهدنا تدهوراً مريعاً، ليس في الخدمات الصحية فقط، بل منظومة الرعاية الاجتماعية كلها التي تعرضت إلى تدهور وتفكك، لن تجدي معه كل الترقيعات، وسيقود ذلك إلى مأسٍ يعاني منها المواطن البحريني.

إستثناء القطاع العسكري من قانون التأمين الصحي ليس فقط تمييزاً فاضحاً وخرقاً للدستور، وإنما هو توقع مستقبلي بأن هذا النظام سيتردى ولن يخدم المواطنين بالطريقة التي يريدونها، وبالتالي استثنى الحكومة القطاع العسكري منه، فلا يوجد أي مبرر آخر لهذا الإستثناء، فالعاملون في القطاع العسكري مواطنون مثلهم مثل بقية المواطنين.

في جزء من أطروحتي الأكاديمية أقمّت مقارنة بين النظام الإنجليزي والنظام الأمريكي في الصحة، وفي تلك الأطروحة كتبت نحن نفخر للبحرين، فبسبب تبعيتها السابقة لبريطانيا أخذنا نفس نظام الرعاية الصحية الشاملة، التي تبدأ قبل ولادة الجنين، وتستمر إلى آخر عمر الإنسان، فما تكاد سنتان تنقضيان على ولادة المولود إلا ويكون قد أخذ تطعيماته، وحتى بلوغ الشاب 18 عاماً من عمره بأخذ كل التطعيمات لكثير من الأمراض.

بالمقابل، فإننا نجد أنه بسبب النظام الطبي الأمريكي، فإن نصف أفراد الشعب في أمريكا لا يذهبون للمستشفيات، إما لأنهم لا يستطيعون الوصول للمستشفى، أو لا يستطيعون دفع التكلفة. في أمريكا نظام متوحش، من يدفع أكثر يتمتع بخدمات أعلى، ما يعني أن هذا النظام متقدم جداً لمن يدفع، ومن لا يدفع لا يستطيع أن يأخذ، فعلى المريض دفع كلفة كل شيء، حتى سعر القطن والإبرة.

الأمريكان يعيشون في بؤس، وآخر توقعاتهم أن يذهبوا إلى المستشفيات، واخترعوا نظامين: نظام يغطي العاطلين ونظام يغطي كبار السن، لأن هؤلاء تضرروا تضرراً شديداً، لكن هذين النظامين لم يحلوا المشكلة، فمثلاً يعطون كل طبيب 100 مريض، وتغطي الدولة الكلفة بمبلغ معين يستلمها الطبيب، فطالما هو مطمئن إلى أن المبلغ مدفوع له في كل الأحوال، فإنه لا يكثر بعلاج مرضاه، أو لا يقدم لهم العلاج المناسب، أو يقدم علاجات لا يريدونها ولا يحتاجونها، فقد لا يحتاجون لأشعة أو الإقامة في المستشفيات مثلاً، لكن الطبيب يفرضها على أساس أن الفاتورة ستدفع من الدولة في النهاية،

هناك تساؤل مهم عن تزامن "الوضع الاقتصادي وزيادة وتيرة الدين العام" مع التحركات نحو إقرار النظام الجديد وهل من الحكمة أن تتحول الدولة من إنتاج الرعاية الصحية إلى تحمل جزء من تكاليف شرائها من القطاع الخاص للمواطنين؟!

غالبية البحرينيين لديهم قلق من استمرار تمتعهم بالحق في الرعاية الصحية المجانية واحتمالية احتساب بعض الرسوم مستقبلاً وخصوصاً في طريق الحصول على الخدمات المساندة كالأشعة والمختبر، فالقانون يخول المجلس الأعلى للصحة صلاحيات كثيرة لاتخاذ «ما يراه مناسباً»، وبالتالي قد يقرر تقاسم بعض الأعباء والرسوم مع المواطنين إذا ما ضعف الوضع المالي لصندوق الضمان الصحي مستقبلاً.

والحكومة اليوم ملتزمة بتسديد الاشتراكات عن المواطنين لضمان استفادتهم من الرزمة المجانية من الخدمات الصحية ولكن استمرارية هذه الجزئية الهامة غير مضمونة في المدى البعيد. ولنا متأكدين من رغبة الدولة في تحمل هذه التكلفة مستقبلاً عقب ترسيخ النظام واستمرار العمل به لسنوات وتأقلم المستشفيات الحكومية والخاصة والمواطن مع الوضع الجديد.

البنك الدولي

إن المستشار الأول للحكومة في إقرار مشروع الضمان الصحي كان البنك الدولي، والذي خبرنا أهدافه دائماً، والتي ترمي إلى إبعاد الدولة عن إدارة وتقديم الخدمات الصحية والاكتفاء بدور المراقب والمنظم، وكذلك تحميل المواطن مسؤولية تمويل الخدمات. وبافتراض صحة النوايا الحكومية ورغبة الدولة في استمرار التزامها بتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، فإن مشروع الضمان الصحي، وإن كان غير واضح المعالم على المدى القريب، إلا أن أحد الأهداف (حتى وإن لم تدركه الدولة حالياً) هو تفكيك المنظومة الصحية والذي بدأ بالفعل وتحويلها لاحقاً لمؤسسات صغيرة تدار ذاتياً وتتنافس وقد تخسر ومن ثم تباع! وهو ما يعد تطبيقاً عملياً لخصخصة القطاع الصحي - إن حصل - وهو سيناريو وارد.

لدينا أيضاً هاجس آخر من هيمنة الإداريين في المستشفيات والمراكز على قرارات العلاج وتقديم الرعاية وخصوصاً فيما يتعلق بالخدمات المساندة، فتكون قرارات الطبيب المعالج يطلب أشعة أو تحليل مختبري غير نافذة على نحو مباشر، وتحتاج موافقة لجان وغيره نتيجة لدخول شركات التأمين وسياسة الربحية.

ختاماً، لا بد أن تدرك الحكومة أن تطوير القطاع الصحي لا يتم في ظل وجود بيئة طاردة للكفاءات ببعض المستشفيات. كيف للمستشفيات الحكومية اليوم المنافسة وكسب رضا المتعاملين واقتناص أموال شركات التأمين دون كفاءات جاذبة؟ لقد نفرت مستشفيات حكومية أفضل الكفاءات الطبية وأخرجتهم للتقاعد دون التشاور معهم حول الوجه الأمثل للاستفادة من خبراتهم، فهل يمكن لهذا مستشفيات أن تتطور وتنمو في ظل نظام الضمان الصحي؟!

كيف تحوّل

القطاع الصحي إلى سوق؟



يحيى المرقي

رغم أنني قدّمت سابقاً ورقة عن مشروع الضمان الصحي في إبريل ٢٠١٨، إلا أن الندوة التي أقيمت في المنبر التقدّمي في ٥ مارس الماضي، وقدمها كل من الدكتور علي فخرو والنائب الدكتور مهدي الشويخ بالإضافة إلى متابعتي للتطورات المتسارعة لتطبيق المشروع المتعثّر، حفزني على كتابة هذا المقال. وقبل الذهاب إلى الاستنتاجات نورد المعلومات التالي:

رصدت الحكومة في ميزانية العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الميزانيات التالية للقطاع الصحي:
رصدت الحكومة في ميزانية العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الميزانيات كما هي موضحة في الجدول (١) والجدول (٢) للقطاع الصحي:

الجهة	إيرادات 2021 (دينار بحريني)	إيرادات 2022 (دينار بحريني)
وزارة الصحة	31,586,000	32,212,000
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهر)	2,256,000	2,301,000
مجموع إيرادات قطاع الصحة	33,842,000	34,512,000

جدول (٢)

الجهة	إيرادات 2021 (دينار بحريني)	إيرادات 2022 (دينار بحريني)
وزارة الصحة	217,319,000	216,884,000
الميزانية	217,319,000	216,884,000
الإيرادات	31,586,000	32,212,000
العجز	(185,733,000)	(184,672,000)

جدول (٣)

الجهة	ميزانية 2021 (دينار بحريني)	ميزانية 2022 (دينار بحريني)
المجلس الأعلى للصحة	1,244,000	1,247,000
وزارة الصحة	217,319,000	216,884,000
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهر)	2,436,000	2,461,000
مستشفى الملك حمد الجامعي	34,544,000	34,544,000
مركز محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب	18,694,000	18,694,000
مركز البحرين للأورام	23,865,000	23,865,000
حساب نفقات علاج إصابات الحوادث والحالات الطارئة للمواطنين في الخارج	200,000	200,000
مجموع ميزانية قطاع الصحة	298,302,000	297,895,000

جدول (١)

• نستطيع القول إن هذا القانون وكافة الإجراءات المتخذة حولت القطاع الصحي من قطاع خدمي يعمل لصالح الصحة العامة المجتمعية إلى سوق يتنافس فيه مزودو الخدمات على اقتطاع أكثر الممكن من كعكة الصندوق.

• هناك الكثير من المخاطر المستقبلية التي نتوقعها، ويبقى أكبرها وأهمها:

أولاً: تحويل المراكز الصحية إلى مؤسسات ربحية وفي ذات الوقت قابلة للبيع والشراء على عكس واقعها الحالي.

ثانياً: على المدى البعيد، توقف الحكومة عن الالتزام باشتراك المواطنين وتحويل المسؤولية إلى المواطنين أنفسهم.

ختاماً، اعتقد وبثقة كبيرة، ان المسؤولين عن تطبيق القانون غير مدركين للمخاطر الكبيرة القادمة على المدى البعيد كما ان المواطنين سيسرون على المدى القصير من حصولهم على خدمات طبية أكثر جودة. ولكن واجبنا يحتم علينا دق جرس الإنذار والتحذير مما نراه قادماً.

ملاحظة: جميع الأرقام في الجداول أعلاه مستقاة من

الميزانية العامة للدولة للعامين 2021 و2022.

• بحسب إحصائية منشورة في البوابة الوطنية لمملكة البحرين(1)، وفقاً لإحصائية 2021، فإن عدد المقيمين غير البحرينيين (عمال وعوائلهم) هو 785,032. ويتكفل ربّ عمل كل عامل غير بحريني باشتراكه وعائلته.

• وإذا أردنا تقدير ما سيلتزم بتحملة أصحاب العمل فنقوم بضرب عددهم أعلاه في تكلفة الفرد ونقدرها هنا بـ 90 دينار للفرد فيكون المجموع: 70,652,880 أي بنسبة 33% من ميزانية وزارة الصحة.

• ومن نفس المصدر يقدر عدد البحرينيين بـ 719,333 مواطناً وتلتزم الحكومة بسداد اشتراكاتهم والتي نقدرها بـ 300 دينار للفرد فيكون المجموع: 215,799,900 بنسبة 99% من ميزانية وزارة الصحة.

• مجموع اشتراكات البحرينيين وغير البحرينيين 286,452,780 بما يعادل 99% من ميزانية قطاع الصحة و130% من ميزانية وزارة الصحة.

• وبالنظر إلى أن هذه الأموال ستذهب إلى صندوق الضمان الصحي والذي يعطيه القانون المرونة في تمويل الخدمات، وأيضاً استناداً إلى تجارب المواطنين السيئة في الخدمات الطبية في القطاع العام، فإن جزءاً غير قليل من هذه الأموال سيذهب إلى القطاع الصحي الخاص.

• بالنظر إلى الجدول (1)، فإن الجهة الوحيدة المستهدفة بقانون الضمان الصحي هي ميزانية وزارة الصحة، وجميع المؤسسات الأخرى ستبقى ضمن مسؤولية الدولة للأنفاق عليها.

• تقدر الدولة أيضاً إيرادات القطاع الصحي كما هو موضح في جدول (2):

لو نظرنا إلى وزارة الصحة -وهي المستهدف هنا- بمنظور الربح والخسارة كما هو موضح في جدول (3) نرى بوضوح العجز الكبير بين الميزانية والإيرادات المقدرة.

• إذاً، وبهذه المعادلة، يفترض أن هدف القانون هو إعادة هندسة أو هيكلة القطاع الطبي ليتمكن من مواجهة العجز المذكور أعلاه.

• تتمثل إيرادات صندوق الضمان الصحي في: الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة واشتراكات الضمان الصحي وحصيلة الرسوم والإيرادات مقابل الخدمات التي يقدمها.

• كم تقدر اشتراكات صندوق الضمان الصحي ومن سيتكفل بها؟

• بحسب القانون، تلتزم الحكومة بسداد الاشتراكات عن المواطنين ومن في حكمهم ويلتزم صاحب العمل بسداد الاشتراكات عن عماله غير البحرينيين.



قراءة أولية في قانون الضمان الصحي

نص دستور مملكة البحرين في مادته الخامسة البند ج على أن الدولة تؤمن للمواطنين الرعاية الصحية واعتبرها من المقومات الأساسية للمجتمع، كما نص في المادة (1/أ) على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية. وتؤكد الصكوك الدولية على أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. ويحق لكل إنسان أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويفضي إلى العيش بكرامة. ويمكن السعي إلى إعمال الحق في الصحة عن طريق وسائل عديدة ومتكاملة مثل وضع سياسات صحية، أو تنفيذ برامج الصحة التي تضعها منظمة الصحة العالمية، أو اعتماد صكوك قانونية محددة.



حسن إسماعيل

تقديم خدمات صحية تنافسية جاذبة للاستثمار من خلال هيئة عامة تسمى (صندوق الضمان الصحي)، كما يهدف إلى تحويل التنظيم الإداري والمالي للمؤسسات الصحية الحكومية من وزارة الصحة، وإسناده إلى ما سمي بمجالس الأمناء التي لها الإشراف على سير العمل في المؤسسات الصحية الحكومية، والموافقة على تعيين الطواقم الطبية والفنية والتمريضية والإدارية العليا، وغيرها من المهام والصلاحيات التي نصت عليها المادة (65)، كل ذلك بذريعة توفير منظومة صحية متكاملة ذات جودة عالية تتسم بالمرونة وإنشاء نظام تمويل صحي يتسم بالكفاءة والاستدامة، في حين أن ذلك يمكن تحقيقه في المنظومة الصحية القائمة من خلال معالجة القصور والنواقص التي تعاني منها.

من جانب آخر فإن القانون رغم أنه نص في المادة (1/28) على التزام الحكومة بسداد الاشتراكات عن المواطنين ومن في حكمهم، وذلك لتغطية المنافع المقررة في الرزمة الصحية الإلزامية للمواطنين، إلا أن ما يخشاه المواطنون أن يكون مصير صندوق الضمان الصحي كمصير صناديق التقاعد، في ظل العجز في الموازنة العامة وارتفاع في الدين العام، حينها ستعرض المنظومة الصحية إلى النذل مما كان يهدف إليه القانون من استدامة وكفاءة، قد يصل إلى تحميل جيوب المواطنين أعباء عجز الصندوق عن الوفاء بالتزاماته لا سمح الله.

وحيث حدد القانون نطاق تطبيق أحكامه في المادة (2) فنص على سريانها على جميع المواطنين والمقيمين والزوار، لكنه استثنى من هذا السريان منتسبو قوة دفاع البحرين من العسكريين والمدنيين وأفراد أسرهم، على أن تلتزم كافة المؤسسات والمراكز الصحية الحكومية الخاضعة لهذا القانون بتقديم الخدمات الصحية لمنتسبي قوة دفاع البحرين وأفراد أسرهم على نفقة الدولة والمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لقوة دفاع البحرين، يكون قد انطوى على استثناء يتصف بالتمييز بين المواطنين في تقديم الخدمات الطبية، بالمخالفة لنص المادة (18) للدستور، بل ويتعارض مع دستور منظمة الصحة العالمية الذي ينص على أن (التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة الأساسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية).

ويُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أبرز وأهم هذه الصكوك، إذ نص على أشمل مادة تتعلق بالحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ووفقاً للمادة 12 من هذا العهد، تقر الدول الأطراف - والبحرين طرف فيه - (بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه)، وحددت هذه المادة على سبيل المثال، عدداً من التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق هي: العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً، تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، وتهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

ولأشك أن مملكة البحرين تعد من الدول المتقدمة في تقديم الخدمات الطبية التي تقدمها وزارة الصحة من خلال الدور الحاضر والمؤثر للدولة في تقديم الخدمة العلاجية بتمويل من الموازنة العامة والحرص على تقديمها مجاناً بدون مقابل، وذلك رغم ما يعترى هذه الخدمة من نواقص وقصور أشارت إليها تقارير ديوان الرقابة المالية المتعاقبة.

وقد كان المواطنون يتطلعون إلى معالجة هذه القصور والنواقص فيما تقدمه الدولة من خدمات طبية وهي ممكنة، غير أنه بدلاً من ذلك صدر عن السلطة التشريعية قانون الضمان الصحي رقم (23) لسنة 2018، ولعل أبرز الملاحظات على هذا القانون من خلال قراءتنا الأولية للمواد التي نص عليها، أنه يكشف عن توجه صانع السياسة العامة نحو تخصيص الخدمات الصحية، وتخلي الدولة عن دورها في تقديم حق الرعاية الصحية للمواطنين، وكفالة وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية التي نص عليها الدستور في محاكاة لصعود النهج النيوليبرالي الذي اعتمدهت الدولة مؤخراً، ليس في الصحة فحسب بل في كل ما تقدمه من خدمات، وصل إلى القضاء.

إن هذا القانون يستهدف إعادة هيكلة النظام الصحي في البحرين ويهدف في جوهره إلى تقليل الاعتماد على نموذج الخدمات الطبية المجانية من الميزانية العامة، والدخول في نموذج جديد يعتمد بشكل أكبر كما هو مبين من أهدافه المنصوص عليها في المادة (3) على

مع زيادة الدين العام وعجز الموازنة العامة قد يكون مصير الضمان الصحي كمصير صندوق التقاعد

الحل هو في تطوير الخدمات الصحية لا في خصصتها مكانة الثقافة الصحية في البحرين

مكانة الصحة في المجتمعات، هي الدليل الأوضح، على حيويتها وذكائها. هذه الحيوية، التي تأخذنا إلى مستويات الوعي والتحديث فيها، نحو مسارات الحياة الأفضل، في الصحة والسعادة والعمل، والصحة في الحياة، تنتمي إلى القيم الصحية. وهذه القيم، هي التي تقودنا إلى البحث عن مكانة الثقافة الصحية في مجتمعنا البحريني.

يعكسها المجتمع الواعي بقيم الصحة والحياة. بين الصحة والاقتصاد، هنالك الكثير من الأهمية والتقارب، الذي يصل أحياناً إلى مستوى التوازن، في أبعاد التراجع والتقدم. وفي بلدنا البحرين، بدأت الأوضاع الادارية والاقتصادية تؤثر على السياسات الصحية العامة؛ من خلال التفكير والتخطيط، في خصخصة الخدمات الصحية في البحرين، والعمل على إلغاء المكتسبات البحرينية، التي عكست عقود التأسيس الأولى، للنهوض والتطوير، في تاريخ البحرين الحديث.

إن مشروع خصخصة قطاع الصحة في البحرين سيكون من أكبر التراجعات على مستوى قيم المواطنة ومنجزات الدولة. وأدعو، عبر هذا المقال، أصحاب القرار في وزارة الصحة البحرينية، إلى التفكير في مستقبل الأجيال القادمة؛ والذي يتطلب منا الكثير من الصدق والمسؤولية، في حماية مكتسباتها وحقوقها، بدلاً من تضييع وتغريب مؤسساتهما. والتحديث الأمثل، يكون من خلال البرامج الحكومية البحرينية، الحقيقية والهادفة، لتطوير المنجزات الصحية، وبرعاية الكفاءات الادارية والمهنية، لزيادة النهوض والتقدم بالصحة العامة في البحرين. والرؤية الشاملة، هي من أكثر الغايات نسياناً في الحياة الادارية البحرينية، والتي نكتبها علناً في هذا المجال، لتقديم البرنامج الهادف والرؤية المخصصة، لزيادة الصحة في مجتمعنا وبلدنا. هذه الرؤية، التي تتمثل من خلال (مشروع التنمية الصحية في الثقافة البحرينية)؛ والتي تقوم بإدارته وقيادته وزارة الصحة البحرينية، وعبر الكفاءات المهنية والعلمية، الموجودة في الكادر البحريني الطبي. ويتمثل هذا المشروع، في برامج التغذية الصحية وطرق الوقاية من الأمراض، والتعريف بضررها على الجسد البشري؛ من خلال التثقيف الدوري للمراجعين في المراكز الصحية، عبر تخصيص قاعة لإقامة الندوات الأسبوعية، وتقديم المنشورات الهادفة بقيم الصحة ووسائل صيانتها وحمايتها، من خلال التنوير بمكانة الصحة والجسد في الحياة الإنسانية. وهذا المشروع، لا يكتمل نجاحه، من دون التعاون مع وزارة التربية والتعليم، من خلال تعليم وتكوين الأجيال الأولى من الطلبة والطالبات، على هذه القيم الإيجابية، للغذاء الصحي والرياضة الجسدية. النتائج الحقيقية للتطوير والإدارة، نستطيع أن نرى ثمارها على المدى البعيد، من خلال مكافحة الأمراض وهزيمتها في الثقافة البحرينية. ويقوم القائمون على هذا المشروع النبيل، بوضع الأرقام والتقدير، لمعدلات التقدم والانجاز، في نسب التقليل والمكافحة لهذه الأمراض، في حياة المواطنين والأفراد. لقد تحدثنا في المقال الأخير عن مكانة المصلحة البحرينية ودورها في حياتنا، وقد وصلنا عبرها إلى أحد الأسئلة المهمة؛ عن مرحلة البداية لهذه المصلحة في ثقافتنا العامة. ومكانة الصحة في حياة البحرينيين، هي أحد المقاييس المهمة لهذه المصلحة.



جعفر محمد علي

الثقافة الصحية في البحرين، تستحقُّ من البحرينيين الكثير من النصح والمسؤولية، من قبل الأفراد والمواطنين، وأيضاً من قبل الجهات الصحية المسؤولة. لأن الصورة العامة، للثقافة الصحية في البحرين، قد أصبحت غارقة اليوم في العادات والأمراض. وهذا الأمر يتجاوز الصحة بمفهومها التقليدي؛ ويرتبط بالنظرة الشاملة، في المعتقدات والأفكار، لدى الأفراد والفئات.

الحياة العصرية التي نعيشها اليوم، لا تغنينا عن التساؤل، عن مكانة الحدثة في الثقافة الصحية. لأن قيم الصحة في حياتنا الحاضرة، مرتبطة كثيراً بالقيم الحديثة، الايجابية والهادفة، التي تحترم النصف الآخر من الحياة الصحية، والمتمثلة في الثقافة العلمية والحدثة الطبية. وأما النصف الأول من هذه الحياة، فتعكسه الذات والشخصية؛ من خلال الوعي والتكوين، لقيم الصحة الجسدية، والتوازن العادل بين الجانبين الروحي والعقلي، من أجل قيادتنا نحو الهدف الأسمى، وهو هدف الاحترام الذاتي.

مشروع الصحة في حياة الأفراد، لا يكتمل من دون الاضاعة على أهداف الحياة. والقيم الانسانية العليا، لا تتحقق من دون وجود هذه الأهداف. لأن هذه الأهداف، هي الدوافع الطبيعية للحركة والعمل، في سبيل تحقيقها. والثقافة التقليدية الجامدة، تدعو الأفراد للخضوع والقبول بالمعيشة السطحية. وفي المقابل، تخبرنا القيم العليا، عن برامج النهوض والتقدم، في الارتقاء الذاتي والشخصي، الذي لا يغفل أبداً عن مكانة الصحة لدى الفرد.

تراجع الصحة في الثقافة البحرينية اليوم، يقودنا إلى الحديث عن مخاطر الأمراض المتزايدة، في حياة البحرينيين وأجسادهم. هذه الأمراض، التي نعرفها اليوم بالأمراض المزمنة، والتي تحمل بعد فقدان السيطرة عليها، الكثير من المضاعفات الخطيرة على حياة الإنسان. إن الحديث والكتابة عن الشؤون الصحية، هو أمرٌ في غاية المسؤولية والجدية؛ وهو محاولة للاضاعة على الحياة الصحية العامة، الموجودة في بلدنا البحرين، والتي تحتاج من البحرينيين، الكثير من الوعي والادراك، بالأبعاد والتداعيات، لتراجع الصحة في حياة الإنسان. مع أهمية التأكيد، على الاستشارة الصحية الدائمة، مع الأطباء والطبيبات، المختصين والعاملين في المراكز الصحية. وهذه الإشارة بالتحديد، هي من أجل عدم الوقوع في المعلومات الخاطئة، التي ساهمت بزيادتها ووسائل التواصل والمواقع الصحية المختلفة؛ لأن تقييم الحالات الصحية والطبية، يتوصل إليها الطبيب المتخصص، من خلال الإجابة المهنية والعلمية.

الأبعاد والتداعيات في الحياة الصحية، تنعكس على الجانب الاقتصادي كثيراً، عبر مكانة الفرد في العمل والحياة العامة، من خلال مساهمته وفاعليته في التطوير والنهضة. وهذه المكانة الأخيرة، تقوم على قاعدة الصحة لدى الأفراد، تلك التي



تجارة الأدوية

نذكر اللفظ الذي دار حول استغلال شركات ومختبرات الأدوية لجائحة «كورونا»، في جني أرباح فاحشة، جراء الطلب على ما أنتج من لقاحات ضد الوباء، ونذكر حملات التشكيك التي أطلقتها الشركات والدول المنتجة للقاحات ضد نظيراتها التي أنتجت بدورها لقاحات أخرى للغاية نفسها، وبخاصة الحملة الغربية ضد اللقاحات الصينية والروسية، التي لم تكف بمقاطعتها، وإنما تبادت في عدم الاعتراف بها كتلقاحات معتمدة لدخول أراضيها، مع أنها أثبتت سلامتها وفعاليتها، وساهمت إلى حد كبير في احتواء الجائحة لا على مستوى البلدين فحسب، وإنما على المستوى العالمي.

يعيدنا إلى هذا اللفظ تحذير وجهه السيناتور الأمريكي البارز برني ساندرز، رئيس لجنة الصحة بمجلس الشيوخ، إلى شركات الأدوية من إجراءات يود اتخاذها تجاه ما وصفه بـ «جشعها وطمعها واستغلالها لحاجات الناس»، معطياً مثلاً على ذلك باللقاح الذي أنتجته شركة «موردنا» بالتعاون مع منظمة الصحة الوطنية، أي بأموال دافعي الضرائب التي جعلت التجارب السريرية ممكنة لتطوير اللقاح ومع ضمانات من الحكومة الأمريكية بشراء نسبة كبيرة من الانتاج.

أشار تصريح ساندرز إلى أنه، وخلال عامين فقط، زادت ثروة المدير التنفيذي ستيفان بانسل الشخصية بمقدار خمسة بلايين دولار، فيما كسب مساعده يليون دولار، ليصل مجموع ما كسبه كبار موظفي هذه الشركة 11 بليون دولار، ورغم ما جنته من أرباح لم تتعاون الشركة مع الحكومة، بل طلبت منها، بعد أن انتهت صلاحية ما لدى الحكومة من مخزون هذه اللقاحات، أن تشتري اللقاح بسعر جديد يبلغ أضعاف سعره الأصلي، وقال ساندرز، ساخراً، «إنه في نفس اليوم الذي أعلنت اللجنة عن استدعاء المدير التنفيذي قررت الشركة توفير اللقاح مجاناً فيالها من مصادقة». ليس بعيداً عن هذا يدور سجل داخل الولايات المتحدة أيضاً عن اختفاء دواء Ozempic الذي يستخدم لعلاج مرضى السكر من الصيدليات، والسبب هو أنه، ولكون تناول هذا الدواء يؤدي إلى خسارة الوزن، أصبح محط اقبال واسع من قبل مشاهير هوليوود الراغبين في خسارة سريعة للوزن، وتفتد وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي مزاعم هؤلاء بأن فقدانهم للزائد من أوزان أجسامهم عائد إلى التمارين الرياضية والغذاء الصحي، فيما الحقيقة أن السبب في ذلك يعود إلى اقبالهم على تناول هذا الدواء بكميات كبيرة أدت إلى إفراغ الصيدليات منه، والضحية هم مرضى السكر الذين هم في أمس الحاجة إليه ولا يجدونه، وهذا ما أكدته الشركة الأم المنتجة للدواء.



د. رضا علي

د. رضا علي: غابت عن القانون قضية تريب الأطباء والبحوث الطبية

أهمل قانون الضمان الصحي جوانب أخرى مهمة، لها علاقة بجودة الخدمات الصحية وبطالة الأطباء، فالمتبع الآن أن أي مؤسسة صحية كبيرة مثل مستشفى السلمانية لها ثلاث وظائف: الوظيفة الأولى، هي تقديم الخدمات علاجية، والثانية هي التدريب، والثالثة البحوث الطبية.

منذ صدور قانون الضمان الصحي عام 2018 إلى اليوم ونحن نتابع ما ينشر في الصحافة وغيرها، فلا نجد إجابة عن سيقوم، في هذا النظام الجديد، بتدريب الأطباء، ومن الذي سيجري البحوث، فهذا ما تجاهله القانون تماماً.

مستشفى السلمانية طول نصف القرن الماضي كان هو الذي يُدرّب الأطباء الجدد ليعدهم ليكونوا استشاريين، ويدرب أطباء العائلة ليصبحوا أطباء عائلة، يدرب الممرضات والمرضى وغيرهم من الفئات، لكننا لا نعثر في القانون الجديد على أي ذكر لهذه المسألة، ما يجعلنا نسأل: من الذي سيقوم بها الوظيفة، هل سيتحول مستشفى السلمانية الذي هو أهم هدف للضمان الصحي إلى جاذب للاستثمار، ولا نعم ما المقصود بجذب للاستثمار؟

والسؤال الآخر هو: من سيقوم بالبحوث التي لها علاقة بتطوير الأطباء، وتدريبهم، وهما أمران لهما علاقة بجودة الخدمات وتوظيف الأطباء الجدد، مشكلة توظيف الأطباء الجدد ليست في الـ 800 دينار كمرتب، ذلك أن أي طالب يتخرج من كلية الطب هو مشروع طبيب لحظة تخرجه، وهذا يعني أنه يحتاج إلى أربع سنوات من التدريب العملي بعد تخرجه، لكي يكون مستقلاً في أداء واجبه الوظيفي، فكيف بطبيب تخرج للتو وأرسل للعمل في أحد المراكز الصحية مباشرة أن يصبح مستقلاً، بعد أن الغي نظام سنوات التدريب الأربع الذي كان متبعاً؟

والمسؤولية في تفعيلها، يتشارك فيها المجتمع والدولة؛ أي بين المواطنين والأفراد، وبين أصحاب القرار في إدارة الشأن العام. الصحة العامة في البحرين، لا تختلف كثيراً عن الصحة العامة في الخليج. وقد استمعت إلى برنامج (الساعة الخليجية) عبر إذاعة (مونتي كارلو الدولية)؛ والذي تعرفنا من خلاله على أحوال الصحة العامة في الخليج، والتي تنذر بالكثير من التحديات والتراجعات، ويقابلها أيضاً العديد من المنجزات. هذه المنجزات التي تنتظر الكثير من الوعي الاجتماعي والثقافي بمكانة الصحة، من خلال تفعيل الصحيح للحداثة الصحية والطبية، الموجودة اليوم في المجتمعات الخليجية. والعنوان الرئيسي لهذه الحلقة، هو (واقع الرعاية الصحية في منطقة الخليج)، والتي تحدث فيها الطبيب الكويتي (الدكتور شعيب القلاف)، في مطلع شهر نوفمبر من العام 2019. لا أستطيع أن أختصر هذه الحلقة المهمة بالقليل من الكلمات، لأنها تحمل الكثير من الوضوح والمصارحة، بصورة الصحة العامة في الخليج. هذه الصحة الغارقة في الأمراض، والغارقة أيضاً في العادات والتقاليد السيئة؛ البعيدة عن القيم الواعية بمكانة الصحة في الحياة. وبعد مشاهدة هذه الحلقة، والتي تحمل أبعاداً غير تقليدية، ثقافياً واجتماعياً، نستطيع أن نعالج من خلالها عدة مواضيع مختلفة: التغذية الغير صحية، المفاهيم الجامدة؛ هي الفكرة الرئيسية التي تنتشعب منها التراجعات الصحية في الحياة الخليجية. ورغم منجزات الحداثة الموجودة اليوم في المجتمعات الخليجية، إلا أنها ستبقى ناقصة ومتراجعة، من دون التحديث الثقافي والاجتماعي، نحو الاتجاهات الايجابية، في المعتقدات والقيم والأفكار. أضاء (الدكتور شعيب القلاف) على الكثير من الزوايا الهادفة، للصورة الصحية العامة في الدول الخليجية؛ مشيراً إلى مشروع الوقاية وأهميته في الحياة الصحية للأفراد. والمكافحة الحقيقية للأمراض، تبدأ من مشاريع التوعية الوقائية، من خلال الجهود الثقافية والإعلامية، لزيادة الوعي الصحي في المجتمعات، والتي تحمل الكثير من النتائج المهمة والايجابية على المستقبل المنظور والبعيد.

حرب الأطلسي في أوكرانيا

كان أكبر خطأ ارتكب بحق شعوب الاتحاد السوفياتي هو حلّ جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية، عندما اتّخذ القرار من قبل رؤساء ثلاث جمهوريات، في مقدمتهم رئيس روسيا بوريس يلتسين ومعه رئيسا أوكرانيا وبيلاروسيا بإنهاء الاتحاد السوفياتي في الثامن من ديسمبر عام ١٩٩١، وتشكيل رابطة الدول المستقلة، بالرغم من تصويت الأغلبية الساحقة من شعوب الاتحاد السوفياتي لصالح الحفاظ على الاتحاد، ففي ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ أعلن رسمياً حلّ الاتحاد، وفي اليوم التالي تمّ الاعتراف باستقلال الجمهوريات السوفياتية الخمسة عشرة.

المحروقة للناطقين باللغة الروسية في إقليم الدونباس وعلى مدار ثمان سنوات من عام 2014 إلى 2022، من إعتداء وقتل للمدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والكبار، ولم يتطرق لها الإعلام الأمريكي والأوروبي، ولم يحركهم الضمير والأخلاق ولا شعار حقوق الإنسان الذي يتغنى به من قبلهم، مثلما يجري للشعب الفلسطيني الشقيق من قبل قوات الاحتلال الصهيوني من قتل واعتقال يومي وهدم البيوت الفلسطينية، والزجّ بألاف من المعتقلين في السجون الصهيونية، ولا يتحرك العالم لوقف العدوان الصهيوني، مفهوم الكيل بمكيالين أصبح واضحاً للشعوب والبلدان المستقلة، هذه أوروبا التي تتشوق بالديمقراطية وحقوق الإنسان بعيداً عنهما في فلسطين المحتلة وفي إقليم الدونباس وفي دول عدة حول العالم يمارس فيها التنكيل والقمع تجاه شعوبها.

لا يريد الأمريكان وحلفاؤهم الأوروبيون وقف الحرب وإحلال السلام في أوكرانيا، حتى لو قُتل الآلاف من الشعب الأوكراني ودُمّرت مدنه وقراه. يريدون استنزاف روسيا عسكرياً وإضعافها اقتصادياً من خلال فرض العقوبات عليها ومحاصرتها دولياً، لأنهم يعرفون جيداً أن إجراء مفاوضات سلام وإنهاء الحرب يعني الإقرار بنشوء عالم جديد متعدد الأقطاب، هذا ما تعمل على إجهاضه الإمبريالية الأمريكية لكي تكون هي سيدة العالم ومتحكمة في البلدان والشعوب، هنا يبرز سؤال لماذا لم يُحل الحلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة وإنهاء وجود دولة الاتحاد السوفياتي العظمى وبعد حل حلف وارسو في الأول من يوليو عام 1991 في براغ في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية السياسية للحلف، فمن المعروف بأن حلف وارسو المكوّن من (الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية) تأسّس في 14 مايو عام 1955، فيما غالبية هذه الدول ومعها دول البلطيق الثلاث: أستونيا، ولاتفيا، لتوانيا، انضمت إلى حلف الأطلسي، ما يعني محاصرة روسيا، ومن هذا يتضح جلياً من يريد الحرب ومن يريد السلام والاستقرار والأمن ليس لأوروبا وحدها بل للعالم أجمع، لهذا على الشعوب الأوروبية مواصلة الضغط على حكوماتها لوقف الحرب وإحلال السلام، ورفض الوصاية الأمريكية على قرارها.



شكّل هذا القرار ضربةً قويةً لدولة عظمى دامت حوالي سبعين عاماً تخشاها الدول الإمبريالية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت وحلفاؤها في الأطلسي على هزيمتها وتفكيكها إلى دويلات من أجل السيطرة على تلك الدول التي كانت تشكّل الاتحاد السوفياتي، وبالفعل هذا ما تحقق لها فيما بعد، وأصبحت بعض تلك الدول تتسابق من أجل الولاء للإمبريالية الأمريكية وتكّن العداة إلى روسيا بشكل لا مثيل له، بالرغم من وجود مواطنين روس بأعداد كبيرة في بلدانها، وبالرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت لتلك الشعوب والدول على شتى الأصعدة ومعها أيضاً دول المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا، بفضل المساعدات السخية من الاتحاد السوفياتي طوال عقود من السنين، وتطورت وتقدمت بأموال الروس وبفضل تضحيات جنود الجيش الأحمر السوفياتي تحررت من الاحتلال النازي الألماني في الحرب العالمية الثانية، حيث فاق مجموع من قُتل 27 مليوناً من الجنود السوفيات.



فاصل الحليبي

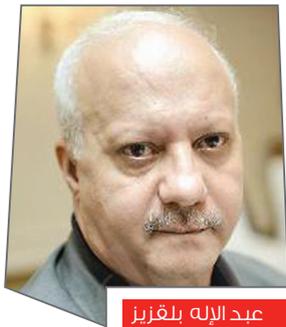
أصبحت هذه الدول اليوم أعضاء في الحلف الأطلسي يَكُن حكامها عداة لروسيا، ولهذا فإن ما يجري في أوكرانيا اليوم ليست حرباً روسيةً أوكرانية، هي حربٌ أطلسيةٌ روسيةٌ بامتياز، سُخّرت لها مليارات من الدولارات والأسلحة والذخيرة العسكرية الكبيرة ليس لصد (العدوان أو الغزو الروسي) مثلما يُقال في الإعلام الأمريكي والأوروبي، وبالرغم من التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية ضد الحرب في أوروبا والأزمة الاقتصادية الخانقة لدولها جراء الحرب، إلا أنها لازالت تكابر ولا تريد الاستقرار والسلام لأن الأمريكان يرفضون ذلك، أصبح هدفهم واضحاً و هو إضعاف دول أوروبا اقتصادياً وجعلهم تابعة لهم..

إنها حربٌ خطط لها الأمريكان من سنوات وتمّ حقن الشعب الأوكراني بحقن عدائية لروسيا، ومارس الحكام النازيون في كييف سياسة الأرض



رأسمالية في جدول أعمال غير رأسمالي

نجحت إقلاعة البناء الاقتصادي الصيني حين انتقلت قيادة الصين وقيادة حزبها الشيوعي من التشديد على أولوية علاقات الإنتاج إلى إطلاق قوى الإنتاج من العقال الذي كبلها. لم يلح ماوتسي تونغ على أولوية علاقات الإنتاج على القوى المنتجة إلا لأن ذلك عنده من مقتضيات الاشتراكية ومن مفرداتها الأساس التي ظل يرددها في نصوصه الفكرية قبل أن تدلّه على وجاهتها أخطاء التجربة الستالينية السوفيتية في البناء «الاشتراكي». ولكن صين دينغ سياو بينغ لم تكن تخوض تجربة بناء اشتراكي، على النمط الماوي، حتى تظلّ علاقات الإنتاج في قلب أولوياتها، بل كانت تسعى إلى بناء رأسمالية قوية في الصين – مستأنفة بذلك ما كان قد دشنته لينين في روسيا البلشفية («السياسة الاقتصادية الجديدة»)؛ وهذه ما كان يمكن لها أن تُبصر النور إلا بتغيير المعادلة وتطوير قوى الإنتاج إلى الحدّ الأبعد، على منوال ما حصل في الأربعين عاماً الأخيرة.



عبد الإله بلقزيز

الوحيدة لعدم انقلاب الرأسمالية على حقوق الشعب وكادحيه، في الحالين، كانت هي إشراف النخبة الشيوعية على مجرى بنائها، حتى بصرف النظر عن الفارق الهائل بين ما حصده شيوعيو الاتحاد السوفيتي وشيوعيو الصين من تجربتي البناء الاقتصادي الرأسمالي في البلدين.

يتحدث الصينيون عن رأسمالية من نوع مختلف عن ذلك الذي قام في بلدان الغرب الأوروبي والأمريكي وتعمّم في العالم. إنها ليست رأسمالية استغلال الرأسمال لقوة العمل والاستحواذ على فائض القيمة؛ وليست رأسمالية نخب من الخواص تملك الثروة ووسائل الإنتاج وتحتكرهما في مقابل طبقات محرومة من كل شيء؛ وليست رأسمالية طبقة هدفها تحقيق الربح حصراً... إنها رأسمالية تكافل وتضامن بين طبقات المجتمع كافة هدفها تحقيق وفرة الإنتاج والقضاء على الفقر والتهميش؛ رأسمالية خاضعة لرقابة الدولة الصارمة لئلا تسمح بظهور مشكلات وأمراض اجتماعية من قبيل تلك التي ولدتها في بلدان الغرب؛ ثم هي رأسمالية شعب وأمة لا رأسمالية طبقة ارتبطت بها في التاريخ هي البرجوازية. لذلك صار مألوفاً أن تُنعت في الصين باسم الرأسمالية الشعبية، وأن تجرّد مما علق بها من شائئ الشوائب فيُنظر إليها بوصفها رحيمة.

من الناقل القول إننا أمام رواية صينية عن النظام الرأسمالي لا تذهب إلى تلميع وجهه القبيح – كما يعتقد خصوم التجربة الصينية – بل تسلّم بمفاسد ذلك النظام في الوقت عينه الذي تلاحظ فيه إمكاناً لتصحيحه وجعله أكثر إنسانية وأكثر اعتناء بما هو اجتماعي وبمنظومة الحقوق في هذا الاجتماعي. لذلك تبدو رأسمالية الصين رأسمالية داخل جدول أعمال اشتراكي أو – على الأقل – غير رأسمالي.

على أنّ التوجّه الجديد للصين، الذي بدأه دينغ سياو بينغ في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، لم يأت انقلاباً على عهد ماوتسي تونغ وتراثه، من النخبة الجديدة التي وصلت إلى قيادة الحزب الشيوعي والسلطة في الصين، ولكن استجابة لحاجات موضوعية ضاغطة. صحيح أنّ دينغ سياو بينغ كان من ضحايا الثورة الثقافية (1966)؛ حيث أُبعد عن السلطة والحزب لسنوات سبع؛ وصحيح أنه بعد أن عاد إليهما وأعيد إليه الاعتبار من ماوتسي تونغ (1973) – بتعيينه نائباً لرئيس مجلس الدولة – سرعان ما تعرّض ثانية للعزل بعد وفاة ماوتسي تونغ من قبل من عرفوا باسم «عصابة الأربعة»، ولم يُعد إليه الاعتبار إلا عقب سقوط نفوذ هؤلاء في الحزب والسلطة في العام 1977، لكن هذه السوابق من الإساءات التي لحقت به لم تحمله على إتيان أي فعل من أفعال الانتقام ممن أساؤوا إليه أو من ذكراهم؛ وأيّ ذلك أنه ظلّ يحفظ لسانع الصين الحديثة مقامه واعتباره في الدولة أسوة بمقامه في الحزب والمجتمع والذاكرة الشعبية.

قلنا إنّ مردّ التوجّه هذا إلى حاجات موضوعية فرضت نفسها على الصين، مجتمعاً ودولة، وأولها حاجتها إلى تنمية شاملة تستكمل بها مكتسباتها المتحققة منذ ثورة أكتوبر 1949، وتحوّل بها إلى قوة صناعية كبرى قادرة على منافسة بلدان الغرب. والحق أنّ ما حدا بالقيادة الصينية إلى سلوك المسلك هذا وخوض غمار بناء اقتصادي على قاعدة رأسمالية، هو عينه ما حدا بليين والبلاشفة إلى هندسة الخيار نفسه للخروج بالاتحاد السوفيتي من حال التآخر مقارنة ببلدان الغرب الأوروبي. وكما أنّ رأسمالية روسيا السوفيتية أُديرت فصولها من سلطة يحكمها حزب شيوعي، كذلك أدار «الحزب الشيوعي الصيني» عملية بناء تطور رأسمالي، فكانت الضمانة



تهميش النساء

قطعت النساء عبر التاريخ أشواطاً طويلةً ومنهكةً لإثبات الجدارة أمام المجتمع الذكوري الذي يسيطر على حياة البشر لقرون، وهو لا يزال موجوداً بل ونقول مهيمناً رغم كل ماتحقق من انتصارات في اتجاه تحرر المرأة وتحريرها. تقول الكاتبة فريدة النفاش، تحفظت طويلاً على استخدام تعبير "الذكورية" الذي كان قد شاع في الأدبيات النسائية التي لشدة تطرقها كادت تختزل الصراع الاجتماعي في ما يشابه الحرب بين النساء والرجال، ووقعت لذلك في أخطاء أدت في بعض الأحيان لخسارة حلفاء لحركة تحرير المرأة من الرجال المستعيرين، حتى أن أوساطاً اجتماعية أخذت تنظر بشك للجمعيات النسائية وللحركة برمتها حتى اعتبرها البعض مستوردة. إن تاريخ البشرية الذي يكشف لنا العلم تبعاً لبعض خفاياه، يدلنا على معالم الطريق الذي قطعه البشرية عبر القرون لتتراكم فيه النتائج السلبية لمحاولات تهميش النساء واقصائهن من الساحة العامة لأسباب بالغة التعقيد والتركيب.

ومناضلين، وتخلصت حركة تحرير المرأة بالتدرج ومع الصعوبات التي واجهتها من بعض نقائصها واستقرت على خريطة النضال الإنساني من أجل التقدم والحرية والكرامة لكل البشر باعتبارها جزءاً من هذا النضال.

ومع ذلك، يبقى الطريق طويلاً ويحتاج الهدف المنشود أي تحرير المرأة لجهود وأفكار، مع نضال أشد ضمن حركات التحرر الإنساني أحزاباً ونقابات وجمعيات ودولاً. وقد علمتنا التجربة الطويلة لشعوب المستعمرات في مواجهة الإمبريالية وكل أشكال الاحتلال والعنصرية أن نضال الإنسان من أجل التحرر والحرية كان غالباً ما يتكبد خسائر كبيرة بسبب إقصاء النساء وتهميشهن بدعوى قديمة ورجعية، حاولت هذه الدعوى طويلاً أن تتصدى للحركة التحررية الصاعدة خاصة إذا كانت تضم نساء، وذلك تحت ستار إدعاءات أخلاقية ساذجة ارتبطت غالباً بجسد المرأة الذي شوهته الرأسمالية ومزفته بين العورة والسلعة، وتاجرت به ضمن فلسفتها التي تستهدف الربح بأي ثمن حتى لو كان الثمن هو كرامة البشر وإنسانيتهم.

ولا تزال النساء في كل بلدان العالم يدفعن ثمن الظلم التاريخي الذي رافق المسيرة الإنسانية كلها منذ بدء الخليقة، ولكن نساء كثيرات وباسلات مازلن يتقدمن الصفوف ويجاهدن ضد كل أشكال الظلم ويتحالفن مع المظلومين في كل مكان كانوا نساءً أو رجالاً. وما ضاع حق وراءه مطالب.

جرت في أنهار المساواة والكرامة الإنسانية والعدالة، وكلها قيم ترسخت وتعززت عبر كفاح البشر والكادحين بخاصة من أجلها، رغم كل هذا لا تزال هناك قيود وأفكار بل وايدولوجيات تتأسس جميعاً على دونية النساء. وترتبط هذه المنظومة من الأفكار عادة بالصراع الاجتماعي، ولطالما إنتصر سلاح الأفكار البتار في بعض معارك البشر خلال سعي الكادحين بخاصة للحصول على حقوقهم المشروعة، ويعلمنا التاريخ أن نتائج ممارسة الأفكار تبقى طويلاً بعد زوال هذه الأفكار، كما أن الأفكار بدورها لا تزول بسهولة.

كما جرى على الصعيد العالمي توافق الديانات كافة على وضع المرأة في مكانة أدنى، وغالباً ما ارتبط هذا الوضع المتدني بجسد المرأة ووظائفه، إذ إنقسم هذا الجسد بين التمجيد والتحقير. وتميزت الأدبيات الخاصة بأوضاع النساء ومكانتهن بالتعقيد والارتباك، سواء ارتبط ذلك كله بالديانات أو الفلسفات، وهو ما حدث في كل الثقافات بدرجات متفاوتة. ويبقى أن التاريخ حتى حين يعود إلى الوراء خاصة فيما يتعلق بالقضايا الكبرى التي أسهمت بشكل رئيسي في صنع مسيرته، فإنه يعود ويواصل مسيرة التقدم، وهو التقدم الذي تأسست عليه الحضارات عبر التاريخ. وإذا ما تأملنا بشكل نزيه في ماهية القوى التي وقع عليها العبء الأكبر في إنجاز هذا التقدم فدفعت ثمنه، وقدمت التضحيات من أجل إنجازه، إذا ما تأملنا فيه سوف نكتشف أن النساء دفعن ثمننا باهظاً. ووجدت النساء حلفاء أشداء على طريق تقدمهن من الرجال مفكرين

ونبأنا العلم عن مدى الخسارة التي لحقت بالتقدم الإنساني نتيجة لتهميش النساء وإهدار طاقتهن وصولاً في بعض الأحيان لحبسهن في البيت تحت وصاية الأب والزوج، والرقابة المشددة من الأسرة، وتعرف أن الأسرة لا تزال في كل بلدان العالم أسرة أبوية بدرجات متفاوتة، تتحكم فيها إلى هذا الحد أو ذاك الأفكار التي تضع المرأة في مكانة أدنى.

ومع ذلك، فإن حركة تحرير المرأة منذ نشأتها قبل أكثر من قرن قد وقعت في بعض الأخطاء التي أدت إلى تعطيل مسيرتها. ومن ضمن هذه الأخطاء، بل وأبرزها أن البعض من قيادتها قد اعتبرن الرجال -- كل الرجال هم خصوم لتحرير المرأة، وترتبت خسائر على هذه النظرة التي تحولت مع الزمن إلى منظومة فكرية اقتربت كثيراً من العنصرية، حيث همشت الصراع الاجتماعي وتداعياته في شتى المجالات لتضع قضية المرأة في إطار ضيق حين أختزلتها في الصراع شبه الأبدي مع الرجل. ولكن التاريخ دأب على تصحيح المنظورات الضيقة والخاطئة. وحين برز في الساحة العالمية والوطنية رجال منصفون، ومنهم مفكرون كبار رأوا أن الإنسان واحد، وأن التصنيف الجنسي لا يضيف لأحد أو ينتقص من آخر، جرى بالتدرج تقويض كل الأسس التي قامت عليها العنصرية ونهض باسمها التمييز ضد البشر على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الطبقة. ولكن تقويض ما هو سلبي في الأفكار لا يعني تلقائياً زوال هذا السلبي تماماً. وقد علمتنا الحياة أنه بالرغم من كل المياه التي



فهد المضحكي



برنامج احترافي متطور لصحافة متواضعة

في عام 1985 تلقيت دعوة من السفارة الأمريكية في البحرين لحضور برنامج في الصحافة الاحترافية، ضمن ما يسمى ببرنامج الزائر الدولي، وهو واحد من برامج عديدة تقدمها الخارجية الأمريكية للمهنيين والمتقنين والفنانين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شتى انحاء العالم، علمت لاحقاً ان عدد البحرينيين الحاصلين عليه ناهز ال 60 شخص.



مع
الصحفية
لسناء
العالول

واختتمت منسقة البرنامج بالقول: بالمناسبة.. اشتكى منظفو غرفكم بأنكم أغفلتم دفع الإكرامية لهم، لعلمكم هذه المبالغ مستحقة لهؤلاء الموظفين، إنها جزء من أجرهم وليس لكم الحق في منعها، ومن الغد أنتم ملزمون بدفع ما يقارب أربعة دولارات يوميا كإكرامية واجبة وليست منة أو تفضلاً، وأخرى عن الأيام السابقة.

ثانياً: أبلغتنا إدارة الفندق أن أحدكم ترك الفندق لسبب ما، وذهب للإقامة في بيت أحد اقاربه هنا في واشنطن، لا مانع لدينا في ذلك شريطة أن يعيد لنا جميع مبالغ الأجرة الفندقية المستحقة لنا.

حين عدت كتبت مقالا في صحيفة «أخبار الخليج» عن الدورة وتطرقنا إلى بعض الجوانب المهمة فيها وكيف أن بلاداً كالولايات المتحدة تستفيد من كل مجال ناجح أنجزته وابدعت فيه، ولا يصبح ماضياً منسياً ولا يترك على الرف بل يتحول إلى ورش عمل ودورات مهنية تعود بالنفع على أصحابها لاحقاً.

كان الأسبوع الأخير لنا سياحياً بامتياز، إذ زرنا بعض المدن الأمريكية واتهيننا في منتجع «والت ديزني» حيث شاهدنا الإبداع الأمريكي والتقنيات المتطورة في مجال الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري والفضائي في مركز «ايبكوت» الحديقة الترفيهية المصغرة للعالم التي تأخذك إلى المستقبل وأفاق التقدم التكنولوجي وعلوم الفضاء، كما تطلعك على ثقافات الشعوب وعاداتها.

عدت من أمريكا وأنا في غاية الانبهار بالبرنامج المهم وكيف أن دورة مكثفة من 3 أسابيع في الصحافة الاحترافية تعادل شهادة جامعية من 4 سنوات، أدركت لاحقاً ما يقال عن أدوات أمريكا الناعمة لغزو العالم والتي لا تقل أثراً وسطوة عن أدواتها الأخرى الحربية والعسكرية والسياسية او الدعائية، وكثير من مشاهداتي والتدريب الذي تلقينته تسرب في قصصي الخبرية ومقالاتي وتقاريرتي ولعل أهمها هو كيفية استنباط المادة الصحفية والتنبؤ بها، أما فكرة الزائر الدولي ذات الطابع التبادلي والتي لم تخل من أهداف دعائية فأعتقد أن بإمكان أي دولة أو مؤسسة أو حتى افراد لديهم انجاز ما في أي قطاع أن يحتذوا به ويقوموا ببرامج مماثلة للداخل والخارج لتنمية التواصل الإنساني والمعرفي وتبادل الخبرات والتجارب بين الشعوب في شتى المجالات، ونمى الى علمي أن لدى اليابان وسنغافورة وبريطانيا دورات مماثلة توقف أغلبها بعد الأزمة المالية في 2008.

قبل السفر تواصلت معنا السيدة هناء السعيد المشرفة على البرنامج وقتها وسالتنا عن الشخصيات او البرامج التي نود رؤيتها خارج البرنامج المعد سلفاً والذي قرأت تفاصيله وأنا في الطائرة، إذ يحدد باليوم والساعة والدقيقة المكان ووسيلة المواصلات ورقم محطة القطار وعناوين الشخصيات التي سنلتقيها والمراكز التي سنزورها والمطاعم التي سنتناول وجباتنا فيها.

كنا عشرة صحافيين متقاربين في الأعمار والخبرات نسبياً، من البحرين واليمن والأردن وفلسطين والسودان والمغرب وتونس ولبنان والإمارات والكويت، وقد عقدت صداقة امتدت إلى يومنا هذا مع بعض رفقاء البرنامج كالصحفية الفلسطينية سناء العالول رئيسة تحرير جريدة «لقدس العربي» والصحفي فؤاد عبول مدير تحرير صحيفة «الأناور» اللبنانية.

لكن، لماذا استحضرت برنامجاً عمره 35 عاماً؟ إنني لغاية اليوم أعتبره أحد أفضل الرحلات والمشاركات الخارجية التي حظيت بها في عملي الصحفي. كنت وقتها صغيرة السن وحديثة العهد بالعمل الصحفي لذا فقد اختزنت في أوراقي وذاكرتي الكثير من هذه التجربة الثرية المهمة التي طبقت الكثير منها في عملي الصحفي.

لاحقاً، بعد 11 سبتمبر ستتغير الدنيا وسيوسم الشرق الأوسط بالإرهاب، وسأزور واشنطن في مارس عام 2002 أي بعد ستة أشهر من تلك الواقعة المشؤومة على العرب، ضمن جولة صحفية لعدد من الصحفيين الخليجيين، في برنامج شبه دعائي للسياسة الأمريكية في المنطقة والعلاقة بالعرب والمسلمين بعد 11 سبتمبر، لكن تلك قصة أخرى سيأتي أوانها ذات يوم.



غصمت الموسوي

كانت واشنطن حين وصلتها في شهر نوفمبر تخلع رداء الخريف استعداداً للشتاء، يسمونه هنا موسم تغيير الألوان. تلقينا المحاضرات على يد أحد الصحفيين السابقين الذي ترك المهنة وتفرغ هو واثان من زملائه لتأسيس «مركز الصحافة العالمي»، وهو مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تأهيل وتمكين الصحفيين في دول العالم الثالث التي تعاني من صحافة فقيرة أو بدائية، وقد كانت لنا لقاءات ونقاشات مع عدد من رؤساء تحرير ومحرري كبريات الصحف الأمريكية في واشنطن ونيويورك، كما شاركنا في إحدى الصباحات في حضور المؤتمر الصحفي للبيت الأبيض اليومي الذي يتيح للصحافة الأمريكية والعالمية الإطلاع على آخر المستجدات من وجهة نظر عاصمة القرار وتلقي أسئلة الصحفيين والإجابة عليها، وكنا هناك للاستماع فقط دون مشاركة في طرح الأسئلة.

على أن أجمل ما في الدورة هو لقاءنا مع الكاتب الشهير وود ورد الصحفي الاستقصائي في صحيفة «واشنطن بوست» الذي حقق مع زميله كارل برنستين في قضية ووترجيت التي تسببت في استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون من رئاسة الولايات المتحدة، وحصلت الصحيفة على جائزة بوليتزر في الصحافة، والتحقيق الاستقصائي صار كتاباً شهيراً حمل عنوان «رجال حول الرئيس»، وتحول لاحقاً إلى فيلم سينمائي عرض عام 1974، ويعدّ واحداً من أهم أفلام السينما العالمية.

وقد شاهدنا الفيلم في حضور الكاتب، تلى ذلك جلسة نقاش بيننا وبينه حول ظروف وملابسات فضيحة ووترجيت، القصة الصحفية الأشهر في تاريخ الصحافة والتي منحت الكاتب شهرة عالية، وقبل أن نودعه سألته: ماذا في جعبتك الآن فقال: اخبروني أنتم ماذا لديكم. إن منطقتكم الساخنة تعيش عدداً من الحروب والأزمات التي هي بيئة خصبة للمواضيع والقصص الاستقصائية، اختتم ضاحكاً: «القصص كلها لديكم». كانت المنطقة وقتها تعيش لهيب عدد من الحروب، كالحرب الإيرانية العراقية والحرب الأهلية في لبنان والحرب في أفغانستان.

تميزت الدورة بالتنظيم والدقة والإتقان والحرفية، واعتبرناها خير معين لنا نحن الذين نتعاطى مع صحافة شبه بدائية وخاضعة للسلطة الرسمية وذات ترتيب متدن جداً على خارطة الحريات الصحفية قياساً بما هو عليه الحال في أمريكا وأوروبا. كانت دورة الزائر الدولي مهنية وترمي إلى تمكين الصحفي وتعظيم إمكاناته ومنحه التدريب المهني والتقني الذي يمهّد طريقه للتطور والنمو والإبداع بالاستفادة من تجارب الآخرين حوله وتطبيقها في بلده، وقد استغرقت أربعة أسابيع، اثنين منها اقتصرت بالنظري والثالث عملي، وتضمنت زيارات ميدانية ولقاءات، ثم أسبوع رابع خصص لجولة سياحية، رافقنا فيها ثلاثة مترجمون عرب ممن يعملون في الولايات المتحدة وذلك لتسهيل مهمة من لا يجيد الإنجليزية.

وبعض ممن التقيناهم في البرنامج كانوا من المتقاعدين وأصحاب الخبرة والاختصاص في مجال عملهم، ويتعاونون مع وزارة الخارجية في المجالات التي تتطلبها كل دورة أو برنامج تدريبي، وكان من ضمن الدورة زيارة خاصة لعائلات أمريكية في بيوتهم والإطلاع على نمط حياتهم الأسرية والمعيشية.

وبين كل يومين أو ثلاثة جلس صباحاً مع منظمي الدورة والمشرّفين عليها لتهيئتنا لأيام المقبلة وتبنيها للأخطاء التي صدرت منا أو منهم، وسماع وجهات نظرنا حول سير البرامج، وفيما إذا كنا في حالة رضا عنه أو نود تغييره وبأي كيفية، وهل هو طويل أم قصير؟ وأين هي الجوانب الناقصة فيه كي يتم تلافيها مستقبلاً. وقد لفتنا انتباههم إلى أن المبلغ المخصص لنا اقتصادي جداً وبالكاد يكفي، ويذهب ثلاثة أرباعه لأجرة الفندق والباقي للأكل والمواصلات وغيرها، فاجابوا «أنتم هنا لستم في رحلة ترفيه وتسوّق».

احتمالية حدوث أزمة اقتصادية عالمية في عام ٢٠٢٣

من الممكن حدوث أزمة اقتصادية ومالية عالمية في عام ٢٠٢٣، وقد تشتد في أغسطس، والبعض الآخر يرى في شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ وسماها المدير التنفيذي لأكبر بنك في أميركا «عاصفة اقتصادية»، وقد تكون هذه الأزمة أكبر وأعمق مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، ولن يكون من السهل التعامل مع تبعاتها. في الوقت الحالي، تراكمت الاختلالات والفجوات في الاقتصاد العالمي، مما قد يتسبب في عمليات سلبية واسعة النطاق في النظام المالي العالمي. سيحدث هذا إذا ذهبت الولايات المتحدة -بسبب ارتفاع التضخم والركود- إلى تشديد كبير في السياسة النقدية، والعديد من العمليات المحمومة والمتضخمة في الأسواق المالية، والتي كانت تنمو طوال عام ٢٠٢١ بسبب ضخ كمية ضخمة من النقود المطبوعة.

عام 2022 في عام 2023 ، لكن هذا لن يكون كافياً،
تنذر التوقعات بحدوث ركود معتدل في الغرب وانتعاش بطيء في العالم بخاطر الإفراط في التفاؤل. من بين التهديدات الرئيسية، يسمي الاقتصاديون ثلاثة. أولاً، الصين التي أعيد افتتاحها فجأة بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من الحجر الصحي، تشهد موجة من فيروس كورونا، عواقبها ليست واضحة بعد. إذا انحسر بحلول الربيع ، فإن الطلب على موارد الطاقة من الصين سوف ينمو، وسيواجه العالم جولة جديدة من أزمة الطاقة والتضخم. ثانياً، إن التصعيد المحتمل للحرب الروسية ضد أوكرانيا محفوف بانقطاعات في صادرات الحبوب وارتفاع أسعار المواد الغذائية. الموجة الثانية من التضخم الناجمة عن هذين السببين ستمنع البنوك المركزية من رفع معدلات الإقراض؛ هذا هو الثالث. إن ارتفاع سعر النقود سيسرع من ركود الاقتصاد ويؤدي إلى مشاكل في القطاع المالي، حيث سيكون من الأصعب على من يدين به الوفاء بالتزاماته. مع الأزمة السابقة والوباء، حارب العالم بالدين. ونتيجة لذلك، تراكمت على الدول والشركات والمواطنين رقمًا قياسيًا بلغ 235 تريليون دولار من الديون، وفقاً لصندوق النقد الدولي. أو حتى أكثر من ذلك، وفقاً لحسابات الرابطة العالمية الرائدة لمعهد الصناعة المالية للتمويل الدولي (IIF). وبحسب قولها، بلغ إجمالي الديون -الخاصة والعامة- قرابة 300 تريليون دولار، وهو ما يزيد بمقدار الثلث عما كان عليه قبل عشر سنوات. اجتماع 2023 في ووهان. خروج الصين من الحجر الصحي لمدة ثلاث سنوات سيساعد الاقتصاد العالمي على عدم الانزلاق إلى الركود، حتى لو كان الغرب في المنطقة الحمراء لفترة من الوقت. والبلدان النامية التي تقوم ديونها بالدولار الأمريكي هي الأكثر عرضة للخطر بشكل خاص. يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف إعادة تمويل هذه الالتزامات وخدماتها إلى تقويض تعافيتها، وبالتالي إفساد الصورة العالمية، حيث تستند جميع توقعات النمو لعام 2023 إلى افتراض أن الغرب سيصاب بالركود وأن الأسواق الناشئة ستتموت بوتيرة متسارعة. بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن ارتفاع المعدلات يعد أيضاً بمشاكل. إنهم محفوفون بأزمة في سوق الإسكان. الطلب وأسعار العقارات سوف تنخفض. ستخسر أعمال البناء والبنوك أرباحها. ستؤدي زيادة مدفوعات الرهن العقاري إلى تقويض طلب المستهلك، مما يترك الناس مع أموال أقل للإنفاق على كل شيء آخر. لقد تعثرت جميع محركات النمو تقريباً في العقود الأخير، فبالتراف مع التحفيز النقدي ، تتقلص العولمة أيضاً. وفقاً لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ، تباطأ نمو التجارة العالمية في السلع العام الماضي إلى 3.5% من 10% في فترة ما بعد COVID 2021. وفي عام 2023 الجديد ، بدلاً من النمو المتوقع بنفس النسبة 3.5%، من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة 1% في التجارة العالمية.

ونتيجة لذلك، في عام 2023 ستبدأ المبيعات الجماعية للأصول الخطرة وهروب رأس المال من الأسواق المالية وتفاقم مشاكل الديون في العديد من البلدان. من الأمثلة النموذجية على هذه الفقاعات أزمة الرهن العقاري الأمريكية في 2007-2008 ، وكذلك أسواق العملات المشفرة. لكن في الواقع الحديث، ستكون الأزمة العالمية أكبر وأعمق بكثير مما كانت عليه في عام 2008. لماذا سيكون الغرب أسوأ حالاً؟

الولايات المتحدة وأوروبا تتراجع بشكل حاد، وثلاثة أرباع النمو الاقتصادي في عام 2023 ستوفره الاقتصادات النامية في آسيا.

يرسم الاقتصاديون في نادي OECD للدول الغنية صورة قبيحة للسنة القادمة بالنسبة للغرب، لقد نظروا في التاريخ ووجدوا أنه على مدى نصف القرن الماضي على الأقل، كانت الاقتصادات المتقدمة في حالة ركود فقط عندما ارتفع الإنفاق على وارداتها الرئيسية للطاقة بشكل كبير. كان الاستثناء الوحيد هو الركود الاقتصادي لعام 2020 الناجم عن الوباء، حيث تراجع الإنفاق على الكهرباء والوقود والتدفئة 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2022 الماضي، تجاوزت 17%.

كان ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة مباشرة للعملية الخاصة الروسية حيث فرض الغرب عقوبات على النفط والفحم من روسيا ووقف الكرملين إمدادات الغاز عن الاتحاد الأوروبي.

يبحث الاتحاد الأوروبي بشكل عاجل عن بديل للغاز الروسي، وإنشاء محطة غاز البترول المسال العائمة الجديدة في ألمانيا.

ونتيجة لذلك، فإن أوروبا هي الأكثر عرضة للخطر من غيرها في النجاة ليس فقط من الركود الفني (الركود للربعين المتتاليين هذا الشتاء)، ولكن أيضاً تنتهي عام 2023 بأكمله في المنطقة الحمراء، كما يقول غالبية الاقتصاديين، في استطلاع أجرته صحيفة "فاينانشيال تايمز".

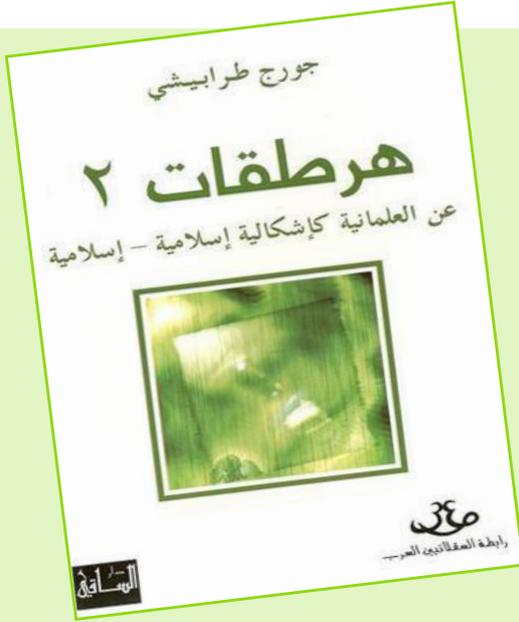
الولايات المتحدة باعتبارها المنتج الأول للنفط والغاز في العالم في وضع أفضل بكثير من الاتحاد الأوروبي، الذي يعتمد بنسبة 60% على الواردات. تقول الحكومة والبنك المركزي لأكبر اقتصاد في العالم إنها ستتجنب الركود. ويقدر الخبراء احتمالية حدوثه بنسبة 70%، وفقاً لاستطلاع أجرته بلومبرج في ديسمبر. تكلفة الحرب الروسية على أوكرانيا ستكلف العالم 2.8 تريليون دولار بسبب العدوان.

ويعتقد الاقتصاديون من أكسفورد إيكونوميكس أنه حتى لو حدث الركود، فسيكون قصير الأجل. ومع ذلك، لن يكون من الممكن العودة بسرعة إلى معدلات النمو السابقة، كما حدث بعد الأزمة الأخيرة في عام 2008.

هذا لأن عصر الأموال الرخيصة في الولايات المتحدة وأوروبا لن يعود سريعاً، ولا تزال الصين بعيدة عن استبدال الغرب بصفتها الدائن الرئيسي للعالم، كما كتبوا في توقعاتهم لعام 2023: "سيكون الركود معتدلاً، لكن الانتعاش اللاحق سيكون أيضاً مخيباً للآمال. يجب حل الأسباب الرئيسية لتباطؤ الاقتصاد العالمي



حسين الشويبي



جورج طرابيشي - العلمانية كإشكالية إسلامية - إسلامية

في مقارنته للعلمانية يُشير المفكر السوري الراحل جورج طرابيشي إلى أن خصوم العلمانية في الساحة الثقافية العربية المعاصرة، سواء أكانوا من دعاة الحداثة أم من دعاة القداما، يتفقون على اعتبارها نموذجاً لإشكالية مستوردة. فالعلمانية في رأيهم هي من إفراز الغرب المسيحي، وتحديدأ في الصراع ما بين اللاهوتي والسياسي.

ذات يوم بسحب كلمة العلمانية من قاموس الفكر العربي والاستعاضة عنها بشعاري العقلانية والديمقراطية؟ ولكن كيف السبيل إلى عقلنة ودفرة العلاقات بين الطوائف الإسلامية المتكارهة علناً أو سراً في ظل تغييب متعمد للعلمانية التي هي الدواء الشافي للداء الطائفي؟

وعلى سبيل الجدال، يقول طرابيشي، لنسلم لهم بحلهم الديمقراطي، غير أننا نعلم أن عماد الديمقراطية الأول هو صندوق الاقتراع. ولكن في وضعية طائفية لن يصوت الناخبون إلا لمثليهم الطائفيين. وكذلك نعلم أن عماد الديمقراطية الذي لا يقل أولوية هو المنافسة السياسية بين الأكثرية والأقلية. والحال أن الأكثرية والأقلية في المنافسة الطائفية ثابتتان لا تتغيران، اللهم إلا إذا تغير ميزان القوى الديمغرافي.

وعلاوة على هذا كله فإن المنافسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل

باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ولا تتغير هويته، ولا سبيل إلى التغلب عليه إلا بقمعه أو حتى باستئصاله. وأخيراً فنحن نعلم أن كل فلسفة الديمقراطية وألبتها معاً تقوم على اعتبار الأمة أو الشعب هو مصدر التشريع. والحال أن الإسلام، كما هو سائد اليوم على الأقل، لا يعترف بمصدر آخر للتشريع سوى القرآن والسنة، بالإضافة إلى إلهام الأئمة الاثني عشر عند الشيعة.

يؤكد طرابيشي في دفاعه عن العلمانية بأنه لا يهدف إلى جعلها إيديولوجيا خلاصية كما فعل الكثيرون مع فكرة الوحدة العربية أو الاشتراكية بالأمس، وكما يفعل اليوم مع فكرة الديمقراطية. بل من المهم أن تقوم العلمانية في المجال العربي الإسلامي على التحييد الديني للدولة، والتحييد الطائفي للدين نفسه. فهنا ليس المطلوب علمنة الدولة وحدها على مستوى السطح، بل أيضاً علمنة المجتمع على مستوى العمق. وعلمنة المجتمع إنما تعني تمكينه من إعادة تربية نفسه ليقبل بشرعية التعدد في الأديان وبشرعية تعدد الطوائف في الدين الواحد.

وستتيح العلمنة الفرصة للإسلام كيما ينعنق من طوق التسييس والأدلجة الذي يكبله به اليوم دعاة الإسلام السياسي بمختلف تياراتهم وتلاوينهم من خلال رفعهم وتطبيقهم شعار إعادة الأُسمة التي تعني عملياً تحويل الإسلام من دين إلى إيديولوجيا مناهضة للحداثة.



جلال إبراهيم

هكذا كان يرى برهان غليون في كتابه «المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات» إلى أن العلمانية إشكالية مصطنعة ومنقولة عن الغرب. وكذلك محمد عابد الجابري، الذي قال: أن العلمانية هي نموذج لإشكالية عادمة للزوم ومُستغنى عن خدماتها، لأن العلمانية تعني فصل الكنيسة عن الدولة، والإسلام ليس فيه كنيسة لنفصله عن الدولة. المفكرين السابقين توصلوا إلى نتيجة-غريبة-أن ربط استيراد العلمانية كان بحاجة الأقلية المسيحية إلى إعادة ترتيب علاقاتها بالغالبية المسلمة. بينما ذهب المصري حسن حنفي إلى أبعد من ذلك باتهامه مستوردي العلمانية، أي نصارى الشرق، بالعمالة الحضارية للغرب.

هذا عن دعاة الحداثة، أما دعاة القداما فإنهم ينطقون بلا تمايز بلسان واحد بأن العلمانية فكرة مستوردة من الغرب الكافر، وليس غريباً من دعا إلى العلمانية بشعارها الصريح أو تحت أسماء أخرى كالقومية واليسارية والوطنية هم نصارى الشرق، الذين يضمرون في قلوبهم الحقد والكراهية للإسلام

والمسلمين. لا شك أن العلمانية في وجه من وجوها تمثل مطلباً للأقليات بقدر ما يمكن أن تقدم لها ضمانه للمساواة التامة أمام القانون. والأقليات في المجتمعات العربية الإسلامية ليست حصراً على الأقليات المسيحية، لذلك يجب أن ندرك أن العلمانية فلسفة وآلية لتسوية العلاقات لا بين الأديان المختلفة فحسب، بل كذلك بين الطوائف المختلفة في الدين الواحد.

بمعنى آخر فإن قضية العلمانية في العالم العربي ليست قضية مسيحية - إسلامية، كما يُطيب لخصوم العلمانية تصويرها، بل هي أيضاً قضية إسلامية - إسلامية. ويعلل طرابيشي تركيز خصوم العلمانية على البعد الأقلوي المسيحي لإشكالية العلمانية إلى إخفاء المشكلة الأساسية والأكبر المتمثلة في بعدها الطائفي الإسلامي.

وفي تحليله إلى انفجار الوضع الطائفي في العراق بعد الغزو الأمريكي وسقوط حكم النظام البعثي في 2003 لا يختزل طرابيشي ذلك في الوجود الأمريكي، بل يعود إلى التاريخ العربي الإسلامي ليستنتج أن الصراع الطائفي متجذراً في مستنقع الطائفية القروسطية. وبأن الطائفية في الإسلام ليست حدثاً طارئاً ولا مصطنعاً بعامل خارجي: فهي قديمة قدم الإسلام نفسه. أو قل إنها ثابتة من ثوابت الإسلام التاريخي، حتى لا نُحمل الدين مسؤولية ذلك.

يطرح طرابيشي سؤالاً عريضاً: كيف السبيل إلى تسوية العلاقات المتوترة دوماً بين طوائف الإسلام؟ أعن طريق الديمقراطية كما ينادي محمد عابد الجابري الذي طالب



د. بروين حبيب

المبدعون الجدد ومتلازمة الثقة المفرطة

كنت أعرف سابقاً «متلازمة المحتال» والتي تصيب بعض الكُتّاب حتى أن نجاحاتهم تبدو كأنها مجرد خدعة، وأن القارئ قد يكشف احتيالهم لا محالة. كما يعتقد بعضهم ليسوا كُتّاباً، ولا يليق بهم هذا الاسم. كما تلازمهم الشكوك حول نوعية نصوصهم، بحثاً عن «الكمال» الذي لا يبلغونه أبداً. نعرف هؤلاء حين يشعرون بالخجل فينكسون رؤوسهم كلما أبدى أحدهم إعجابهم بما يكتبون. بالكاد ينطقون كلمة شكراً، مع بعض الكلمات التي تنفي تقريباً عبارات الإعجاب التي يتلقونها.

في البداية دعوني أشرح وفق فهمي البسيط للأمر أن كلمة متلازمة ترد في تحليل أعراض لأمراض نفسية، فهي بالتالي مصطلح طبي، لكن كونها ترافق نسبة كبيرة ممن يمارسون مهنة الكتابة فقد تبادر إلى ذهني نوع آخر من «الأدباء الجدد» الذين يعانون من متلازمة معاكسة تماماً لمتلازمة المحتال، وهي متلازمة الثقة المفرطة!

الطب يقول: «أخبرني في أي وسط عشت، لأفسر لك عقدك وأمراضك من أين أتت، وكيفية التخلص منها» يصطدم الكُتّاب بأفراد محبطين في عائلاتهم، رغم امتلاكهم لمواهب في الكتابة وقول الشعر، وهذا أمر قد يولد لديهم عدم الثقة في النفس وتنامي هذه المتلازمة، كما يصطدم البعض بالنصوص الجيدة التي تثير لديهم دهشة تتحول مع تقدمهم في العمر إلى أسئلة عويصة: «هل يمكن أن أكتب مثل فلان وأصبح كاتباً عظيماً؟» وهذا أخطر من الصدمة الأولى.

«لا أحد يملك قصصك وأحاسيسك، إنك فريد من نوعك» هذه المقولة تعود للكاتبة الأمريكية آشا دورنفتست، وهي بشكل ما تمثل علاجاً لأولئك الذين يشعرون بقلة تقدير للذات، وبمتلازمة الورقة البيضاء، وأيضاً متلازمة المحتال.

يقف بعض الكُتّاب رغم شهرتهم أمام لقب «كاتب» وقفة إجلال وتقديس، وهذا خطأ آخر، يجعلهم ينتعدون عن مساحات الضوء بدل استغلالها للظهور، كما يفعل الكتاب ذوي الثقة المفرطة بأنفسهم بحيث يتشبثون ببقعة الضوء هذه ولا يغادرونها، بل يتمادون في سلوكهم المريض هذا إلى درجة محاربة غيرهم من الاقتراب من حدودها. ألا يصادفنا بعض هؤلاء؟ نعم نصادفهم وفي الغالب نطلق عليهم ألقاباً ساخرة مثل «العظيم فلان» أو أي لقب آخر يختصر حجمه وهو منتفخ مثل بالون!

هل يحتاج الكاتب لبعض المتاع الزائد ليسعد بلقبه البسيط «كاتب»؟ هل يحتاج لرقم مبيعات خرافي؟ أو لظهور متواصل على بلاتوهات التلفزيونات؟ هل يحتاج لمتابعين بعشرات الآلاف؟ بالطبع لا، فالكاتب يأخذ هذا لقبه من شغفه بالكتابة، وبتلك المهوبة التي لا خلاص منها حين تهجم عليه القاصص من كل جانب وتحرضه على كتابتها.

يختلف الكاتب الذي تنتابه الشكوك تجاه ما يكتب، عن الكاتب الذي ترعاه مواقع التواصل الاجتماعي بمزيد من النفخمن طرف متابعيه، حتى يصبح مثل البراميل الفارغة التي تحدث الكثير من الضجيج.

ما زلت أتذكر إحدى المتابعات حين أرسلت لي جزءاً من روايتها لقراءته مع رسالة مدبجة بعبارات «النفخ» والمجاملات التي لا معنى لها، ورغم ضيق وقتي قرأته وكتبت لها عدة ملاحظات منها أنه لا بأس من تمرير مخطوطها لمدقق لغوي قبل إرساله لناشر، كما أشرت إلى شطب بعض الثرثرة! جوابها كان صادماً لي بلهجة قاسية وساخرة، مشيرة إلى أنها نالت جائزة بنصها، وأنها أخطأت حين وثقت بي وأرسلت لي جزءاً منه. وفوق ذلك أرسلت لي صورة عن عدد متابعيها على إنستغرام والذي يفوق عدد متابعي بولو كويلو وإيزابيل ألييندي وغيوم ميسو مجتمعين!

ردة فعل هذه «الكاتبة المبتدئة» أثار لدي أكثر من سؤال: هل كل متابع يعتبر قارئاً جيداً؟ هل كل جائزة تمنح لرواية تعني أن العمل جيد؟ وهل يمكن اعتبار كل كتاب منشور يصنع كاتباً؟ ثم يأتي السؤال الأخطر: هل يمكن لكاتب من هذا النوع أن يذهب بعيداً بمشروعه هذا إذا كان لديه حقا مشروع كتابة جاد؟ الحقيقة الصادمة أن عالم الأدب اليوم يشبه كثيراً عالمي الأغنية والسينما، فهما يقدمان نتاجات كثيرة أما الجيد منها فنادر. وهذا يفسر نقمة نقاد كثر على ما يقدم لتلبية أذواق العامة، وكأن مهنة الناقد انتهت، وأصبحت بدائله الكثيرة منتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي والتي قد تقيم أي عمل ب «لايك».

في حوار مع أستاذ الأدب المقارن السابق في جامعة أوكسفورد غابريال يوسيبوفيتشي يقول أن معظم الروائيين الإنجليز المعاصرين مجرد متطرفين صغار، مضيفاً أن الرواية الإنجليزية الحديثة مخيبة للآمال مقارنة مع ما كتبه الأسلاف الطليعيون الحدائيون. ويصفها أيضاً بمحدودية الأفق. متسائلاً من أين لهؤلاء الكُتّاب الجدد بهذا الكم من الجراءة لمواجهة العالم بشهرتهم الجوفاء المزيفة؟ إنهم يشبهون في نظره تلاميذ المدرسة بعد كل امتحان حين يتفاخر كل تلميذ بعلاماته، ويقصد بذلك الأرقام التي تفرضها مواقع التواصل الاجتماعي وترتب هؤلاء «الكتبة» على سلم يُشعر البعض بالنجاح والبعض الآخر بالفشل.

هل كل المبدعين مرضى نفسيين أو مجانين كما قال بايرون؟ أم أن مرض العظمة الذي يشهده هذا العصر الإلكتروني ليس أكثر من فيروس قاتل للإبداع؟

في الغالب هو قاتل للإبداع، لأن المصابين بمتلازمة الثقة المفرطة يستحوذون على الإهتمام، ثم على المكافآت، ثم على الجوائز، والمناصب، وللأسف حين يمضي زمنهم يتركون الخواء. في

الوقت نفسه ينحسر المشككون في قدراتهم بعيداً عن المشهد الثقافي بسبب متلازمة المحتال، وقد تبرز أعمالهم في أواخر أعمارهم، أو بعد وفاتهم بسنوات. يحزننا هذا الأمر، ولكننا لا نستطيع معالجته كونه مرتبط بمباشرة بشخصية الكاتب أو المبدع عموماً، خاصة في مجتمعاتنا التي لا تولي اهتماماً لمبدعيها.

في هذا الشأن تحضرني قصة طريفة للصحف الأمريكي يدعى ماك آرثر ويلر، والذي قرأ معلومة تقول إذا دهن شخص وجهه بعصير الليمون فلن تستطيع الكاميرات تصويره، فاعتمد هذه المعلومة وقام بسرقة مصرفين العام 1995 مكشوف الوجه بثقة مفرطة على أن ملامح وجهه أصبحت غير مرئية. وحين ألقى عليه القبض في ظرف ساعات اندهش ولم يصدق أن خطته المتقنة لم تنجح.

العلمان النفسانيان ديفيد دانيغ وجوستين كروجر من جامعة كورنيل قاما بدراسة حالة ماك كنموذج عن الثقة المفرطة، وخلصا إلى أن الأشخاص ذوي المؤهلات الضعيفة في مجال ما يميلون إلى المبالغة في تقدير مهاراتهم، وهم ينجحون أكثر كلما زادت نسبة الجهل في مجتمع ما.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الاستنتاج، إن أبعاده الخطيرة تتوضح حين يبرز هؤلاء في ميادين حساسة مثل ميدان الفيزياء والرياضيات، والطب والجراحة، وصناعة الأدوية، والأسلحة، واتخاذ قرارات شن الحروب، وبت السموم الفكرية عبر كتب ذات محتوى مدمر للعقل... إلخ.

يختصر لنا دانيغ وكروجر هؤلاء بأنهم: «أفراد غير أكفاء يفتقرون إلى القدرة على معرفة مدى جودة أدائهم، وهم في الوقت نفسه لا يعرفون متى يصيبون ومتى يخطئون».

يمكنك الآن أن تستاء ما شئت مما تقرأ وتسمع وت شاهد من أمور تثير في داخلك النحيب، بسبب هذه «العيّنات المريضة» فالتفاهة معدية، والرداءة أيضاً، وهذا الانقلاب في القيم يترك آثاراً سامة حيثما حل، ويجرُّ الكثير من الظلم والمعاناة خلفه.

وقد سبق سقراط الدراسات الحديثة إلى التنبيه لذلك قائلاً: «وهم المعرفة أخطر من الجهل» لكن من أصغى لسقراط؟ فقد دخلنا فعلاً منظومة التفاهة كما أسماها الفيلسوف الكندي آلان دونو بعد استيلاء أصحاب الثقة المفرطة على الشعلة التي تنير طريق البشرية سالكين بها دروباً فرعية لا أول لها ولا آخر.



في جحيم العصفورية



صميد الملا

حزينة هي الحياة عندما يُضطهد كاتب أو أديب، مُوجع أن تكون العائلة هي من تقترف هذا الجُرم المُخزي وتُمعن في إيذاء أقرب الناس إليها، وبالخصوص إذا ما عرفنا بأن من لاقى هذا الظلم والاضطهاد هي مي زيادة الأدبية والكاتبة المرموقة.

«ليالي إيزيس كُوبيا» هي رواية تغطر القلب، تعيشها بحزن وفي ذات الوقت باستغراب مشحون بالأسى، شيء لا يصدق أن تقوم عائلة بإصدار حكماً بالإعدام على كاتبة مُبدعة بحجم مي زيادة واتهامها بالجنون وتأخذ عنوة إلى مستشفى المجانين».

الإنجليزية، الألمانية، الإيطالية، الإسبانية، اللاتينية، اليونانية والسريانية، فكتبت ديوانها الأول (أزاهير حلم) بالفرنسية وكتبت بالإنجليزية (الظل على الصخرة).

وبشجاعة لا تلين كطائر الفينيق قامت من تحت الرماد حتى وسط ضراوة الآلام وقالت جملتها الشهيرة «أجمل ما يقوم به المظلوم هو أن يعذب قاتله بنجاحاته فقط»، ولكن تظل رائحة الليالي المظلمة التي سرقت من مي زيادة شاخصة تُورقها مما جعلها تعيش وضعا غير مأمون العواقب، ثقيلاً تحملته بصبر بعد عذاب وألم حتى استطاعت بفضل من عرفها من محبيها وممن يكون لها احتراماً ككاتبة معروفة أن يخلصوها من تلك المحنة ومن ذلك العذاب المرير ومن تلك المعاناة القاسية.

ماتت مي زيادة في القاهرة ولم يتجاوز عمرها الخامسة والخمسين عاماً يوم الأحد في العاشرة وخمس دقائق في التاسع عشر من أكتوبر سنة 1941 وهي مسكونة برماد الخيبة والظلم، وبقت كلماتها الأخيرة في عتاب ابن عمها جوزيف زيادة محفورة بألم في قلوب من عرفها تقطع نياط القلب: «أبقاني عنده شهرين ونصف شهر على مضض مني، وأنا أطلبه بالعودة. حتى استكمل برنامجي في أمري، فأرسلني إلى العصفورية، بحجة التغذية، وباسم الحياة، ألقاني أولئك الأقارب في دار المجانين أحتضر على مهل».

لقد صنعوا لها مصيراً قاسياً وقدرًا مأساوياً سلب منها كل ما كانت تأمله في حياتها من حب ومن ألق وجمال في علاقاتها مع الأدباء والكتاب في مصر ولبنان: طه حسين، سلامة موسى، لطفي السيد، إسماعيل صبري، عباس محمود العقاد، هدى شعراوي، أنطوان الجميل، أحمد شوقي، حافظ إبراهيم، أمين الريحاني، جبران خليل جبران، كل هؤلاء الأدباء كانوا يزورونها في صالونها الأدبي في القاهرة فكم كانت مكانتها ومحبتها رفيعة لديهم بفضل عبقريتها الأدبية. وفي آخر ما دونته في المخطوطة التي وجدت بعد بحث مُضني «دعوني الآن أحلم فقط ولو في عمق الغياب. يحق لي ذلك، ولو لثانية واحدة، قبل أن أسير بخطى هادئة نحو أديبة الخلاص. في مخطوطة «ليالي العصفورية» التي كتبته قبل رحيلها دونت شجونها وآلمها وانكساراتها بلمسة أدبية وإبداعية، عمل فني وجمال أدبي، فكانت تلك المخطوطة أهم وأصدق ما كتبه في حياتها. ومن يقرأ تلك المخطوطة لا بد وأن يشعر بالألم واللوعة والحزن لهذه الإنسانية الذكية، المنقفة، النادرة، على الرغم من النهاية التراجيدية التي انتهت بها إلى مستشفى المجانين. وتظل جملتها الموجهة «إني أموت، لكني أتمنى أن يأتي بعدي من يُنصفني»، وصمة عار في جبين من قسى عليها بجنون دون رحمة وقتلها وهي في عز تألقها.



«أتمنى أن يأتي بعدي من يُنصفني، أراني في وطني تلك الغريبة الطريدة التي لا وطن لها»، والكلام هنا لمي زيادة. كلام موجع نابع من صميم القلب المتألم والموجوع والمجروح، لم تنصفها الحياة مع أهل أدلواها بل أمعنوا في إيذائها والغدر بها، عندما اتهموها بالجنون ليستولوا على أموالها وعقاراتها بعد موت والديها، وهي التي أحببت ابن عمها جوزيف زيادة الذي مارس عليها كل هذا الإضطهاد المقيت والبشع. «أفزع عقوبة، هي أن يُسرق من الإنسان حقه في الوجود»، كما يقول واسيني الأعرج في هذه الرواية الرائعة التي أراد بها رد الاعتبار لهذه الإنسانية الجميلة الرقيقة مي زيادة.

مستشفى المجانين، العصفورية، الذي زُجت فيه ظلماً وبهتاناً بهدف قميء من أجل الاستيلاء على ميراثها وأموالها بعد أن أثار غناها المادي شهية الجشعين من الأهل وهي ما زالت على قيد الحياة أمر يدعو إلى الدهشة والاستغراب والريبة والنفور من تصرف كهذا ينم عن الجشع الذي يحول الإنسان إلى وحش يفقد بموجبه إنسانيته، ضميره وأخلاقه ومثله.

كان وصفها لوجودها في مستشفى المجانين، العصفورية قاسياً وموجعاً تقشعر له الأبدان إذ تقول: «لست أدري إذا ما كان الموت السريع هيناً. أما الموت البطيء طيلة عشرة شهور وأسبوع من التغذية القهرية... الخ، ومع ذلك كان أقاربي في زيارتهم النادرة، يستمعون إلي بسرور وأنا أصف نكالي وشقائي راجية منهم عينا أن يرحموني ويخرجوني من العصفورية».

هذه المرأة قتلت قبل موتها، فالعزلة موت بطيء وبالتفريط، حين تُركت تموت في بلادة الصمت والخوف والمرارة، الكل تخلى عنها حتى أصدقائها وأقرب الناس إليها، مصدقين رواية الجنون وتركوها تتعذب وحيدة تحت وهج الظلم وعتمة مستشفى العصفورية وجشع أهلها وانصراف أصدقائها عنها. فهل هناك ظلم وقسوة أقسى من هذا الظلم؟

يقول عنها واسيني الأعرج في الرواية «مي كانت امرأة أخرى، من معدن نادر لا اسم له. أعطت كل ما لديها، ولم تترك لنفسها شيئاً». أديبة منحت روحها وحياتها لكل ما هو جميل ومشرق في هذه الدنيا، لا أحد سمع نداءاتها واستغاثاتها، ولا أحد كلف نفسه عناء سماع شكواها والظلم الذي حل بها والغبن الذي أصابها والوحشة التي أملت بها والخوف والقلق الذي أنتابها بعد اتهامها بالجنون فظلت سجيبة خوفاً من أن تموت في تلك المستشفى العصفورية ولم يسمع بألمها ونداءاتها أحد.

تقول مي: «كل رسائلي، ارتطمت بأسوار العصفورية الثقيلة. لا أملك سلاحاً غير هذا، كنت منهكة وضعيفة، ومقاومتي انهارت كلياً. لم أكن أنا. كنت شيئاً آخر إلا أنا». كل هذا يحدث لامرأة غير عادية، بل أيقونة وطنية وقامة أدبية وصحفية مرموقة وكاتبة رفيعة ليس في لبنان فحسب بل على مستوى الوطن العربي، فقد كانت تتقن تسع لغات: العربية، الفرنسية،

رحلة الخديج



زهراء المنصور

يفعل المسرح صنعة كبيرة في التعبير عن أفكار وجودية متعلقة برحلة الإنسان العابرة في الحياة. وتتيح هذه الأفكار إعادة تغليب الثوابت والمسلمات، حتى يمكن التوصل إلى القناعة الخاصة التي تؤهل الفرد للعيش حسب اختياراته، وإن كان هذا تحت إدارة وإشراف المجتمع نفسه الذي انتقى له كل حياته بشكل أنيق أو عشوائي. في عرض «قائمة الخديج»، التي تطرح رؤية مبتكرة لم تتناول مسبقاً، إلا بشكل سردي معمق في نص روائي حول حياة الجنين داخل الرحم؛ بيته الأول، ومن ثم رحلة الخروج إلى الحياة، ومجابهة كل ما تأتي به أقداره التي لم يدركها وهو راقد آمن في بطن أمه.

فيأتي مخرج مغامر ويضع رؤيته التي تؤكد أن النص حمّال رؤى، إن استطاع المخرج إلى النص سبيلاً. لذا عمد إلى أن يربط الجنين في وسط المسرح قبل ولادته، وأثناءها، في الأسبوع السادس والثلاثين، الذي يعد مبكراً بالنسبة للأطفال الآخرين، وهو بذلك يعطي إشارة لخلل قادم، دون التصريح به مباشرة، لكن المتلقي قد يغفل عنه مقابل الأداء الحركي والتمثيلي العالي للممثل «محمد جمعة» في دور «إنسان»، المربوط برافعة ذات حبال ممتدة في وسط الخشبة، وهو يحاكي حركة الجنين الذي سيخرج إلى الحياة بعد قليل. وبعد معاناة، وتردد، وإلزام، تلفظه البطن مضطراً، في مشهد البداية الذي حمل جزءاً كبيراً ومشعباً من ثقل العرض، حيث الاستهلال والتفاصيل التي تمنح بقية العرض ما يبني هنا.

فالجنين، الذي كان يغط في نوم عميق، يقلق من المداعبات العاطفية بين والديه في توقيت لا يراه مناسباً في البداية، لأنه يريد أن ينام. ولأنه رأى ما رأى أثناء الأشهر الفاتئة من حياته، والمكان ضاق به، فإنه يتوسل لأبيه أن يتحكم بغريزته، وينادي أمه بالأ تجاربه، لأنه يعجل بتوقيت خروجه قبل أن تنضج الثمرة بالكامل. وهذا التصور يحيل إلى أكثر من كونه مجرد جنين بشكله المادي هنا، حيث يمكن أن يكون فكرة أو رأياً تكون ذات شهوة، وخرج إلى العلن أيضاً بشهوة؛ فكرية، أو سلطوية، أو حتى في حب النزاع، فظهر ناقصاً، مشوهاً، حتى لو دل مظهره على غير ذلك. ولا بد من الإشارة هنا إلى براعة المخرج في رؤيته للنص، من حيث اجتياز المشاهد التي قد تدخل في التابوهات المألوفة. ولكن نظراً للأهمية التي تبني عليها من حيث إن الجنين قد يكون فكرة كما ذكرنا، لم يفت العرض أن يبرز هذا الجانب من الاقتراب بين الزوجين بصورة مقبولة وكوميديّة أيضاً، مقرونة بكلام الجنين المعترض.

وتنحصر قائمة الأمنيات المثالية للجنين في اختيار ما لا يختاره الناس عادة. فهو يرفض البكاء أول ولادته، ولكنه يضطر لذلك. يفشل في تغيير عائلته عبر رغبته في اختيار والده، ولم ينجح في هذا أيضاً. حتى الأذان الذي اعتاد الآباء أن يصبوه في أذان أبنائهم حديثي الولادة، في رمزية ظاهرة لاختيار الدين، لم يستطع أن يمنع أباه من ذلك! فهو بالتبعية يحمل ديانة أهله، حاجته لدعاء والديه في الشدة والمرض. أن يرفض ما لا يحب بكلمة «لا» بعد أن سمعها مراراً منهن، فيقولها في أوقات ومواقف كثيرة. أن يحتفظ بالحبل السري معه في الخارج، حتى يكون «فريداً» من وجهة نظره، لكنه قطعاً لا يعطى ما يتمنى. أن يشرب العصير أو العسل بدل الحليب الذي لا طعم له! حتى قراره بالإنجاب، لم يكلل بالنجاح، لأن هذا الخديج قد أتى سليماً في جسده بالكامل، ما عدا أن سلالته سننتهي عنده، كأنها بالضبط نقطة بداية

يخوض هذا العرض الفلسفي في الاختيارات التي خلق كل البشر بها، عبر فكرة فنتازية تميل للشكل الكاريكاتوري المضحك، وهو أن يختار الجنين المتكور في بطن والدته حياته بنفسه؛ بدءاً من أنه لا يريد البكاء مثل بقية الأطفال، لأنه لا يرغب أن يكون نمطياً وشبهياً بمن سبقوه، بل أن يظهر قائمته التي أعدها طوال فترة وجوده في رحم والدته، والتي تؤهله لأن يكون مختلفاً عن سبقيه، ونموذجياً. وعلى «قائمة الخديج» يضع الجنين قائمة أمنياته المتعلقة برغبات وجودية صرفة، وحق مطلق أن يحيا كما يفضل هو، وليس كما يقرر الآخرون له.

وهذه فكرة مغرية من نص مبني بشكل ناضج، يعطي مقترحات غير ملزمة،





بغير مغزى. هما متفقان أن «إنسان» بطلهما ليس الخديج الوحيد، لأننا جميعاً خُدجٌ بشكل ما؛ خلقاً أو عقلاً، أقدارنا مختلفة، أرزاقنا متفاوتة، ومهما تشابهنا في الملامح، لا يمكن أن نكون واحداً، كل فرد يتكفل وحده بتكاليف رحلته العابرة. وحتى مع إصرارنا على التغيير، فإن هذا الإصرار لا يطال إلا التفاصيل الصغيرة التي نسعى لجعلها مختلفة. أما المفاصل، وأقدار الحياة الرئيسية، فإنها تكون محتومة ومقدرة، وتدخلنا في متاهة التخيير أو التسيير المختلف عليها، رجوعاً للعقيدة، ومقدارها، وتقسيمات موجهيها: هل هي إيعاز ذاتي، أم أن الإنسان مجبر عليها، وينفذها حسب الخطة المكتوبة له؟

وحتى يكون إنساناً سويًا، هل يغالب نوازع الشر، أم يستسلم للذة التي يظن فيها أنه سيطر، أو انتقم، أو انتصر؟ وهي لذة حقاً حتى لو كانت متوارية، تكشفها النفس الإنسانية في المواقف التي تتطلب مغالبة الرغبة أو طاعتها. وسواء كانت نفذت خطة حياته المكتوبة مسبقاً، أو اجتهد الإنسان في صنع منهجه بذاته، ستنتهي في وقت ما دون أن يعرف أحد تاريخ الانتهاء، كما حصل مع «إنسان»، وهو لم يختر يوم منيته، وتلك كانت الأمنية السابعة لـ«إنسان» التي لم تتحقق، ورغم هذا تمضي الحياة، ونحن موعودون أن نفارق، أو نفارق حين تنتهي هذه الرحلة القصيرة.

بهذا التبديل، بمساعدة العناصر الأخرى الموجودة على الخشبة.

نفذ هذا العرض بسينوغرافيا دقيقة وبسيطة؛ فالخشبة التي كانت تخلو إلا من قطع محدودة ومتعددة الاستعمالات، مثل سرير الزوجية، وسرير المستشفى، والإسعاف، والسيارة، والتنقل بين المراحل العمرية الذي يتقدم بإضافة اكسسوار، وتغيير إضاءة، أو إظلام جزء كبير من الخشبة، كفيل بإعطاء هذا الزخم في التفاصيل حقه وأكثر، دون الحاجة إلى إسراف من أي نوع، عدا بعض المناطق التي كانت تحتاج إلى إنارة أكثر في بعض الأحيان حتى توضح ملامح الممثلين «عادل سبيت وعبير الجسمي». واستخدم المخرج كذلك تقنية العدسة المكبرة لإيصال فكرة فحص الجنين المعمول بها بعد الولادة، عبر تقسيم الخشبة إلى جزئين؛ أحدهما للبطل، والآخر للممثلين مع الطيبية، وهي بلا شك مصدر كوميديا في الأجواء الفنتازية التي ذكرنا، لكن لسبب ما جعل من الحركة في يد الطيبية وهمية، أي خالية من أي دمية يمكن أن تأخذ دور «إنسان» بمعزل عنه، ووجود الدمية سيصدق الأداء أكثر في محاكاة حركتهما معاً.

والمؤلف علي جمال كان على يقين بأن الجميع لديه قائمة الخديج الخاصة به، لذلك كتب هذا النص الذي يلامس الأمنيات، ولا يستطيع أن ينالها. وأيضاً المخرج عبدالرحمن الملا الذي أجاد تفرغ النص بفلسفته، وفي قالب كوميدي جاذب غير مفتعل، يجنّب العرض التسطيح أو الضحك

ونهاية؛ لم يختر بدايتها، وقطعاً ليس له يد في نهايتها. كل قائمته هي «المختلف عليه» بشرياً؛ نولد جميعاً - كما ولد هو- بلا ملامح، وبلا أي متاع تعريفي يصنّفنا، الأهل والمجتمع يفعلان اللازم بهذا الخصوص، والنتيجة أننا نرانا فجأة في مواجهة المختلفين عنا؛ ندافع، ونحمي، ونظهر أننا، وعائلتنا، وبلدنا، وجنسيتنا، وعاداتنا، وأخلاقنا، وأعرافنا، وطريقة عبادتنا تقرباً إلى الله، كلها جميعاً الأفضل والأصح، وكل ما لا يشبهنا هو خطأ بالضرورة، أو على محمل آخر هو أقل منا! من أين استقينا هذه الفكرة؟ وكيف ألقيناها إلى هذه الدرجة، حتى بتنا نستमित للدفاع عنها في الحالات المعتادة؟ وحين تصل هذه الفكرة إلى الحد الأقصى من التشبع، يستيقظ التطرف، وتقوم النزاعات الكبيرة بدعوى هذا الاختلاف! أوليس «إنسان» على صواب حين كتب قائمة أمنياته غير الواقعية؟ على الأقل سيتحمل هو تبعات اختياراته الفردية.

وفي قائمة الخديج الذي استعرض فيه «إنسان»، ليس القدرة الجسدية العالية عبر الأداء الحركي المميز وحسب، بل القدرة على التنقل عبر المراحل العمرية؛ جنيناً، وشاباً، ثم كهلاً، متمسكاً بكافة الأدوات الجسدية التي تشبع المرحلة العمرية التي يشغلها في المشهد، ثم يقفز بمهارة إلى المرحلة التالية بإشارة بسيطة للتغيير في اكسسوار أو زيادة قطعة في الملابس، عدا أن المراحل كانت متلاحقة وسريعة، وهذا يحتم على الممثل أن يتبدل جسدياً ونفسياً، ويقنع جمهوره

مثقّفو وُكُتاب الظلّ... تعرّفهم!؛



أحمد المؤذن

من يلتفت إليهم، سكان الظلّ؟ فالكثير من الحراك الثقافي على مستوى المنطقة، في وجهه الرسمي بالذات فيما لو توقفنا عنده سنلاحظ أنه مشغول بالهالة الإعلامية ويعيش هاجسها فقط مع أعضاء نوادي الجوائز الأدبية العربية المعروفة ولا يتذكر الصف الآخر من الساحة! وعليه.. حصريّة البرامج وضيافات الأعراس الثقافية من معارض كتاب أو مهرجانات أدبية إلخ من فعاليات لا تخرج عن نطاق "السادة" ممن دخلوا تحت قبة هذه الخيمة الباذخة بكل ما تحثوي من نعيم الامتيازات، اللهم لا حسد ولكن... يفوت ساحتنا الثقافية العربية التي تركز جُل جهودها على هذه "الصفوة" القوية الحضور بأنها مهما كانت من حيث المعيارية تستحق فوزها وخدمتها موجة الفوز واطلقت تألق نجوميتها في وقت من الأوقات، ليس هذا مدعاة كونها الأفضل ومن حقها الهيمنة الناعمة على عمومية المشهد الأدبي والغرق في مجاملتها لأبعد الحدود.

الشهير "فلان بن فلان" ليس بوارد الاعتذار عن دعوة تضعه على مقاعد رجال الأعمال وإقامة فندقية بدرجة خمس نجوم إلخ من امتيازات ليخبر الجهة الداعية أن ثمة كاتب آخر مجتهد يسكن الظل حيزا لو تتذكرونه بخير!

مثل هذا الواقع الذي تعيشه الساحة الثقافية العربية خارطته تتوزع على اغلب العواصم العربية مستمر على منوال واحد ويتكرر بشكل موسمي أشبه بدورة القدر لا ندري حقًا إن كان بمقدورنا لفت النظر إليه ابتغاء تصحيحه أم لا، لكننا هناك ثمة أمل.

الأمل الذي نرى طيفه يلوح في الأفق على اعتبار قاعدة "إيجاد البديل" يتمثل في تضافر الجهود الثقافية الأهلية وأهمية قيامها بمبادرات تتوجه لانتشال "سكان الظل" من صمت عوالمهم، فالمسؤولية المجتمعية ذات البعد الثقافي عليها تقدير جهود هؤلاء الكتاب وإبراز طاقاتهم ومجهوداتهم الثقافية والعلمية وتسليط الضوء الإعلامي عليها وتأكيد حضورها في مسيرة التنمية الثقافية.

لماذا لا يتم تأسيس مهرجانات تستقطب "مثقفي وكتاب الظلّ" هؤلاء الذين لا يتأقنون بربطات العنق الحريية أو يعيشون في جُلباب "الوزير" ومن ضمن حاشيته؟ هم قومٌ بسطاء يحتسون شاي "الكرك" على الأرصفة أو يتأبطون كتبهم في مواقف الحافلات. إن تكاملية الأدوار وإحداث حالة من التوازن ضمن مشهدنا الثقافي مطلوبة ولتبقى تلك المهرجانات ومعارض الكتب على حالها في تكريس الأسماء التي أختارت تأييد حضورها كما تشاء، المهم هنا أن ثمة بديل شرعي يُنصف تلك الفئة من الكتاب وينقذها من لعنة الظل والتي للأسف تبذل في هونها الكثير من الأجيال، في وسعنا التكاتف والتعاون كيما نوجد لها واقعا مغايرًا ومكانًا تحت الشمس حتى تنمو الساحة الثقافية العربية ويزدهر عطاؤها بأمراض أقل!

الاكتشاف لكن "هم" مجرد أشباح ولا أحد يراهم وفي هذا ظلم كبير وتقصير في حقهم. هذه الفئة من الكتاب يكتبون بصمت وينشرون كتبهم بصمت وتمر سنون طويلة من تجاربهم فيتحولون إلى كائنات هلامية لا يبصرها الإعلام ولا يعتقد أحد بوجودها من الأصل لكون طوق التهميش يحاصرها لأنهم (سكان الظل)، سُرقت منهم فرصتهم في الظهور عدى حقهم في ضوء الحياة وهذا هو الواقع الذي نتحاشا مواجهته بصراحة "فكل يجر النار إلى قرصه" ولا أحد يفكر في غيره، فالكاتب

بعبارة أدق .. هل الساحة الثقافية العربية عاجزة عن إنجاب شاعر مفوه أو روائي مُبدع أو قاص فنان متمكن؟ بحيث أن إدارات المهرجانات ومعارض الكتاب العربية باتت لا ترى في الساحة غير "فلان وعلان" ممن يتم تكريس اسمه وشهرته التي لا يُشق لها غبار ولا تنطفئ من مضاربه ناراً؟! أسماء كثيرة في دنيا الأدب والثقافة تدور في هذا الفلك، تم تأييد حضورها، قد أتخمها التطويل الإعلامي وحشو الشهرة أكثر من اللازم .. مرة أخرى

أكرر، لسنا هنا نناقش استحقاق مثل هذه المكتسبات لأصحابها أو نحدق في نعم غيرنا وما رزقهم الله تعالى من خير، لكن نتفحص كواليس مشهدنا الثقافي العربي ويحق لنا إثارة سؤال مشروع .. استمرارية حالة التكريس هذه ألا تضر بشعارات الثقافة التي نرفعها؟ ألا تجعل صفوف أخرى من المثقفين والكتاب مُهملين في الظل ولا تبصر جهودهم حتى مقابلات الصحف، لا أحد يذكرهم أو حتى يذكهم ضمن حفل أو مهرجان، حتى ذكر نعيمهم في حالة الرحيل خاضع لسؤال طبقي في تدرج سلم القامات الأدبية ... (من أنت؟! ما هو حجم تأثيرك في الساحة؟!).

فقط نطرح مثل هذه التساؤلات التي يفرضها خلل واقعنا الثقافي المشغول بالبهجة الإعلامية وحساباتها، إدارات معارض الكتاب كأقرب مثال في أي دولة عربية، ينضح أن قاعدتها المعلوماتية بما يخص الكتاب والمثقفين لا تعتمد إلى تحديث بياناتها وتتأكد من تطورات الساحة، ثمة كتاب جدد تجاربهم تستحق





صباح العود

الشاعر ميخائيل ليرمنتوف

لم يعرف تاريخ الأدب العالمي شاعراً عبقرياً، تمكن خلال فترة حياته القصيرة للغاية من أن يترك للإنسانية تراثاً أدبياً رائعاً، مثل الشاعر الروسي ميخائيل ليرمنتوف (١٨١٤ - ١٨٤١)، الذي قتل في مبارزة قبل أن يكمل السابعة والعشرين عاماً من عمره، بعد أربع سنوات من مقتل الشاعر ألكسندر بوشكين، ولكنه وخلال هذه الفترة القصيرة تمكن من إبداع المجموعات الشعرية والملاحم والرواية الخالدة «بطل من هذا الزمان» وغيرها من النتاجات التي تشكل مرحلة هامة في تاريخ الأدب الروسي.

وَهُوَ مَن كَانَ
مُنذُ الشَّبَابِ قَادِرًا عَلَى اكْتِشَافِ حَقِيقَةِ النَّاسِ

لَقَدْ سَلَبُوهُ تَاجَهُ وَتَوَجَّوهُ بِالشُّوكِ
لِيُمرِّقَ الشُّوكُ الخَبِيءَ
جِبْهَةَ الشَّاعِرِ النَّبِيلَةِ
وَكَانَتْ لِحَظَاتِهِ الأَخِيرَةَ
مُسَمَّمةً بِالشَّائِعَاتِ وَالهَمَسِ البَدِيءِ
وَهَا قَدْ مَاتَ

بِالعَطَشِ العَبَثِيِّ إِلَى الإِنْتِقَامِ
مُعَذِّبًا بِالأَمَالِ المَحْطَمَةِ الَّتِي تَتَهَاوَى سَرِيعًا
لِنَ تَنَرِدُ الأَغْنِيَاتِ الرَّائِعَةَ مِنْ جَدِيدٍ
فَالصُّوْتِ النَّبِيلِ يَخْلُدُ لِلصَّمْتِ
فِي الحِجْرَةِ الصَّغِيرَةِ دُونَ بَابِ
وَاهٍ ، أَغْلَقْتَ الشَّفَتَانِ

أَمَا أَنْتُمْ أَيُّهَا السُّلَالَةُ المُنْتَعِجِرَةُ
يَا أَبْنَاءَ مَنْ اسْتَهْرُوا بِمَخَازِيهِمُ الوَضِيعَةَ
يَا مَنْ بَقَدَمِ ذَلِيلَةٍ قَدْ دَسْتُمْ
بِقَايَا عَائِلَاتِ نَبِيلَةٍ تَجْهَمُ لَهَا الحَظَّ !
يَا مَنْ تُحِيطُونَ بِالعَرْشِ فِي قُطْعَانِ شَرِهَةٍ
كَالجَلَادِينَ الَّذِينَ يُخْفُونَ نَوَايَاهُمْ الحَقِيرَةَ
فِي أَثْوَابِ العَدَالَةِ ، مُتَظَاهِرِينَ بِالبِرَاءَةِ
مَنْ أَجْلِ ذَبْحِ الحُرِّيَّةِ وَالمَجْدِ وَالعَبْقَرِيَّةِ !
هُنَاكَ حُكْمُ الرِّبِّ
حُكْمُ رَهِيْبٍ يَنْتَظِرُ
لَا يَمِيلُ مَعَ الذَّهَبِ
وَأَمَامَ العَرْشِ الإِلَهِيِّ
لَنْ تَنْقُذُوا جُلُودَكُمْ بِقَذْفِ الأَوْحَالِ ،
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ كُلُّ دِمَائِكُمُ القُدْرَةَ
أَنْ تَعُوْضَ أَبَدًا الدَّمَ العَادِلَ لِشَّاعِرٍ .

وَنَحْنُ نُحْمَلُ فِي إِرَادَةِ المَوْتِ !
وَبَعْدَ - فَهَلْ أَنْتُمْ أَبْرِيَاءُ
يَا مَنْ حَاصِرْتُمْ فِي قَسْوَةِ
مُوهِبَتِهِ الحُرَّةِ الشَّجَاعَةِ ؟

يَا مَنْ نَفَخْتُمْ فِي اللَّهَبِ الخَامِدِ
حَتَّى فُورَةَ الغُضْبِ المُفَاجِئِ
فَلْتَبْتَهَجُوا إِذَنْ
فَلَقَدْ كَانَ صَفَاءَ الأَلَمِ فَوْقَ طَاقَةِ الإِحْتِمَالِ

وَاشْهَدُوا الآنَ
أَنَّ قَنَدِيلَ العَبْقَرِيَّةِ انطَفَأَ
وَإِكْلِيلَ الغَارِ عَلَى جِبْهَتِهِ يَذْوِي
لَمْ يَعْرِفِ القَاتِلُ التَّرْدَدَ
وَهُوَ يُصِوْبُ فِي بُرُودِ ...
لَا طَلْقَةَ وَاحِدَةٍ أَحْطَطَاتِ القَلْبِ
وَلَا وَحْيَ مُنْقِذٍ أَرَعَشَ البُنْدُوقِيَّةِ فِي اليَدِ الوَحْشِيَّةِ

مَاتَ وَارْتَحَلَ
مِثْلَ ذَلِكَ الشَّاعِرِ الرَّقِيقِ القَلْبِ المَغْمُورِ
وَالَّذِي أَنشَدَ فِيهِ قِصَائِدَ رَائِعَةَ
مَنْ مِثْلَهُ يَبْدُ قَاسِيَةَ خَرِيَّةِ
سَقَطَ ضَحِيَّةَ الغَيْرَةِ العَمِيَاءِ
لِمَاذَا غَادَرَ صَدَاقَاتِهِ وَتَأْمَلَاتِهِ الأَمْنَةَ
إِلَى عَالَمٍ مِنَ الحَسَدِ الخَانِقِ

لَقَلْبِ عَشِقِ الحُرِّيَّةِ وَاشْتَعَلَ بِالحُبِّ ؟
لِمَاذَا أَسْلَمَ يَدِيهِ لِلوُشَاةِ التَّافِهِينَ ؟
لِمَاذَا اسْتَسَلَّمَ لِلكَلِمَاتِ الكَاذِبَةِ وَالإِبْتِسَامَاتِ المُخَادِعَةِ؟

ولقد قيم النقاد نتاج ميخائيل ليرمنتوف تقييماً عالياً، اذ اعتبروه خلفاً فذاً للشاعر بوشكين، وكانت قصيدته «موت الشاعر» بمثابة الشرارة التي كتبها بعد استشهاد بوشكين، وبمناخبة الشعلة التي عم لهيبتها جميع أنحاء روسيا وخاصة أنه أدان المؤامرة التي حيكت ضد بوشكين من قبل القيصر وأعوانه، ووعد بأنه سيثأر لصديقه من المجرمين القتلة، كتب الشاعر ليرمنتوف الكثير من القصائد التي مجد فيها الجمهورية وهجا النظام الديكتاتوري القيصري مما أدى بالقيصر الى نفيه إلى القوقاز.

حيكت شتى المؤامرات للقضاء على الشاعر ليرمنتوف، وزج به في أكثر المعارك ضراوة ولكن أبدى شجاعة لامحدودة، هذا وقد عثر على الوثائق التي تؤكد إشتراك القيصر في تدبير المؤامرة، وعلى لسانه تتردد صفة النضال من أجل الحرية.

فيما يلي ترجمة لقصيدته «موت الشاعر».

مَاتَ الشَّاعِرُ!
سَقَطَ شَهِيدًا
أَسِيرًا لِلشَّرَفِ

الرصاصُ فِي صَدْرِهِ يَصْرُخُ لِلانْتِقَامِ
وَالرَّأْسُ الشَّامِخُ انْحَنَى فِي النِّهَايَةِ
مَاتَ !

فَاضَتْ رُوحُهُ بِالأَلَمِ مِنَ الإِفْتِرَاءَاتِ الحَقِيرَةِ
حَتَّى الإِنْفِجَارِ ..
وَقَفَ وَحِيدًا فِي المَوَاجِهةِ وَهَا قَدْ قُتِلَ !

قَتِلَ !
فَكُلُّ نُوَاحِ الآنِ عَقِيمٍ
وَفَارِغَةٌ تَرَاتِيلِ الإِطْرَاءِ
وَهَمَهَمَاتِ الأَسَى الكَسِيبِ



محمد علوش

القدس في الملكوت

يا قدس قد تاهت عواصمهم
وصار النفط خارطة للخراب
وطبَعوا
وتبعوا
وصارت خيولنا الأصيلة
في المزاد
تباع في سوق العبيد
والسجاد
حلقات حديد تصلح للرقص
ولا تصلح للصهيل
تباع في سوق النخاسة
بصكوك المغفرة وأشراك العويل
مثلما بيعت من قبل
أيام العرب
ومغازي العرب
وبحار العرب
ونساء العرب.

• شاعر وكاتب فلسطيني

حيث يخرج على السلاطين الثائرون
يا قدس هؤلاء البغاة والأحبار
مثل ستائر العرب القديمة
سقطت قصائدهم
في المديح
وفي الهجاء
وفي الشك
وفي اليقين
وما لديك الا حكاكة النار.

في لحظة الأمراء
حيث ينكسر الهديل على الهديل
والماء على الماء
في لحظة الأمراء
الصمت رياء
والحقيقة المطلقة
كادحون يحرثون الصخر
ويفجرون الهواء.

ينكسر الحصان على الحصان
وتحيط المدينة أسوارها
بالأسرار
والأسوار.

القدس في ملكوتها
وحيدة في زحمة الموت والحياة
أقفلت في وجهها العواصم
وجاءت مكائد التجار.

سقط النشيد على الشهيد
سقط الشهيد على النشيد
والأحجار على الأحجار
وفي اللجان تمرد الخوان والسمسار.

من يعلن في الأرض اللغة الجديدة
وقد سقطت سرايا الفاتحين
والحلم يصعد الآن
إلى الأحياء الفقيرة



سوريا

جنث الغرقى
جماجم مثقوبة برصاص الغدر .

سورية الوادعة كقلوب الأطفال
دامعة العينين كأهله الحب
(زيتونة خضراء جميلة
ذات ثمر رائع
هكذا سماك الرب
ثم عند صوت جلبة عظيمة
أضرم في ورقها النار فحطمت أغصانها) .

كأنها نهاية العالم حين نرثي أمهاتنا
كأننا ننام كي لا نستيقظ أبداً
كأن ما ينتظرنا جفاف الثمر وامحاء الكون .

سورية التي يستمع العالم لنحيب أطفالها
في الرامة والجليل وبيت لحم
سورية التي كلما بزغت في سمائها النجوم
هرع الطغاة بحثاً عن ولادة المسيح وعن سيف
هيرودس
وعن نبوءة المجوس .

أتنسى المرأة حشاشة رحمها فننساك
أتنسى البرية الغيم المنقل بالمطر الجارف فننساك
أينسى الله الموج جارف غرقى السفن الى اليابسة
منقذ النهر من الجفاف وكوخ الصياد من الزمهير .

أينسى الله خالق الجمال صبيته العذراء
الأم الغائرة في الحزن
الأم النادبة رأس ابنها القتيل
أنبياء الصحراء
أجراس الكنائس العتيقة
الشمس في هروبها الكوني الأخير ؟

دعي الموت يتجول في الأزقة المهجورة
دعيه لا يرى الطفولة وقد أخذها الله بعيداً
في العتمة كما في النهار
كما في ضوء الشمس الخافت
كقمر الرحيل الأخير عن الصحراء .



سما عيسى

ويسود الظلام الكون .

ها أنت تودعين بنيك وأسرار خلقك
ما وراء الموت
تتطلقين في رحيلك الكوني
الذي لا يهدأ أبداً
لأنك كالأنهار المقدسة
لا تعودين القهقري
ولا تغفين أبداً .

نحن من يبكيك اليوم
من يقف على أطلالك
يسأل الهلاك:
لم جعلت مدينتي فتاتا مرا ونثارا؟

احملينا بعيداً
لنسكن منابع الأنهار وقمم الجبال
أضيء منازلنا المهجورة
بعد أن تراكم بها البكاء
وحصد أطفالها الرصاص .

كيف وأنت تلدين الليل والنهار
تمنحين الحب
تسكين المطر على العشاق
كيف تحجب عنك الشمس
وينتشر في أرضك الدمار؟

كيف وأنت تمنحين الطفولة لون البحر
يمنحك البحر لون الدم
تنتشر على ضفافك عظام الأطفال

كيف وأنت هبة الله على الأرض
يتجول في دروبك الموت؟
كيف وأنت ثمار الجنة
تسقطين غضة في هاوية النار؟

أنت الإله المجهول
الجوهر المكنون
النور الأسمى في الجبال
كيف أتاك اعداء الكون
كيف أكل ثمرك غزاة الأرض؟

نشيدي إليك لا يجف
لا يذبل
ولا يأخذه النسيان .

لأنك الوردة المقدسة
من أجلها صلى الكون
وخلق الله الجمال .

مطر هادئ في عينيك
مطر دافئ في شفتيك
دفع شمسك الحانية
على الرضع والأرامل والأيتام .

متى تشرقين !
يشرق الحب في قلوب الصبايا
تشرق الخدود
تغدو حمراء بلون الدم
تشرق النهود
لتمتلي الأمهات بحليب الحياة .

حزمة الحطب
جمعتها امرأة من الغابة
لتشعل النار
تندفأ بها معك
كي
لا يبطأ البرد عظامك
في الليالي
التي يبتعد فيها القمر



التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن - مدير التحرير: فاضل الطيبي - سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

التقدمي العدد 185 - إبريل 2023 السنة 21 SDPA 499

لست كاتبة..



بتول حميد

أكتب غالباً بطريقة مؤلمة
أبتلع دمعي
وأرشف الليل على الكلمات..

الكلمات.. آه من الكلمات! ما أتعس انتهاء
صلاحيتها في قلوبنا بعد عظيم شوقٍ ولهفة
وانتظار طوي

في حياةٍ أخرى
لن أبدو لك جملةً ضعيفة
تحشو مجازها ببلادة
سنقرؤني كقصيدةٍ خالدة على حوافِ الهمس
تمد يدها إلى قلبك
تطعنك برقةٍ غائرة في روحك
تغرقتك في دمٍ دهشتك
تجعلك ترى الموت حنوناً
وتقول بكل ما فيك: الله!

أحلم بأن أكون البُلدوزر الضخم الذي يحطم آلات
الحرب!
يكفيني جداً أنني تمنيتُ كوني..
مسرحية كوميدية تضحك على مقاعدها أرملة
كثيبة
قطعة شوكلاته صغيرة تذوب في فم طفل يتيم
فنان على رصيف بارد يرسم سيدة أربعينية
يلوح من عينيها حبيبها الأول!

أنا لست كاتبة
لست شاعرة كما يتوهم البعض..
وأعلم حد اليقين
أن معظم نصوصي مكسورة بالأخطاء الإملائية
ركيكة مثل جسر مهترئ
مثل ذراعين باردين يعانقان امرأة باكية
لا أتذكر متى..
بدأت الهذيان بالحروف
متى دسست نصوصي التافهة تحت مخدتي!
كل ما أتذكره أنني..
أرتدي عبر الحلم دور جندي - كتبتُه في نص
ما-
يحتضر تحت كوفية فلسطينية منهداً باسم
حبيبته

